

الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين (1955م-1962م):

التحديات والرهانات

د. حبيب حسن اللولب

باحث بمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الكبير الذي لعبته الدبلوماسية التونسية في خدمة القضية الجزائرية العادلة، من أجل تحقيق الاستقلال من الاستعمار الفرنسي، وأن استقلال تونس هو غير مكتمل ما دامت الجزائر مستعمرة فرنسية، كما تقدم الدراسة المواقف الرسمية المساندة للثورة الجزائرية سواء على مستوى أعلى هرم في القيادة السياسية لدولة تونس أو ممثليها وبعثاتها وموفديها في المنظمات الدولية وعلى منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية والتي من خلالها سخرت الدبلوماسية التونسية منبرها خدمة للقضية الجزائرية العادلة.

الكلمات المفتاحية: تونس وقضايا التحرر العالمية، تونس والثورة الجزائرية، الدبلوماسية التونسية، الكفاح المشترك بين تونس والجزائر، الاستعمار وشمال افريقيا.

Abstract:

The study aims to highlight the significant role played by the Tunisian diplomacy in helping fair Algerian case, In order to achieve independence from French colonialism, and that Tunisia's independence is not complete as long as Algeria, a French colony, The study also provides official positions supporting the Algerian revolution, both at the highest pyramid in the political leadership of the State of Tunisia or their representatives and missions in international organizations level and at the United Nations or regional organizations, through which the Tunisian diplomatic scooped that platform to help the cause of the Algerian fair.

Key words: Tunisia and global issues of liberation, Tunisia and the Algerian revolution, Tunisian diplomacy, Common struggle between Tunisia and Algeria, Colonialism and North Africa.

مقدمة:

لقد مثلت تونس منذ استقلالها سنة 1956 البوابة التي ينفذ منها الساسة الجزائريون الى الخارج، ومكان لاحتضان اللاجئين في الداخل ، فعندما استرجعت البلاد التونسية استقلالها وسيادتها في يوم 20 مارس 1956م، بعد نضال طويل وتضحيات جسيمة، تبين فيما بعد بأنه لامعنى ولاقيمة للاستقلال والحريه، مادامت الجزائر مستعمرة ومحتلة. وفي ظل هذه الظروف والتطورات التي تعيشها المنطقة المغاربية، تحركت الحكومة التونسية بإجراء اتصالات ولقاءات ومشاورات ومفاوضات مع الفرنسيين والجزائريين (جبهة التحرير الجزائرية)، لإيجاد حل سياسي عادل للقضية الجزائرية، وتوجت هذه اللقاءات والحوارات بالإتفاق على عقد مؤتمر بتونس في أكتوبر 1956م، حضره كل من فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية وتونس والمغرب، وتطرح فيه مشروعاً، كقدر اليه أوتحاد شمال إفريقيا، في إطار التكافل مع فرنسا، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان؛ حيث تدخلت الجبهة الفرنسية المعارضة، المتكونة من المعمرين والجيش الفرنسي بالجزائر؛ لإفساد المؤتمر، وإجهاض مشروع الإتحاد بقرصنة الطائرة، واختطاف قادة جبهة التحرير الجزائرية القادمين من المغرب الأقصى للمشاركة في المؤتمر بتونس، وهنا تبين ضعف الحكومة الفرنسية وانقسامها بين باريس والجزائر، وعجزها عن حلّ القضية الجزائرية؛ ولهذا سخرت الحكومة التونسية دبلوماسيتها، للدفاع عن القضية الجزائرية والتعريف والدعاية لهافي المحافل الدولية. من هنا تبحث إشكالية الموضوعي - ماهية الدور والدعم الذي قامت به الدبلوماسية التونسية الرسمية والشعبية في مساندة الثورة الجزائرية في الخارج؛ وما مستويات الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية، والإقليمية، وفي هيئة الأمم المتحدة وعلى مستوى الدول الغربية والعربية والإفريقية والآسيوية

أولاً : التحرك الدبلوماسي التونسي الرسمي اتجاه القضية الجزائرية .

أ- على مستوى منظمة الأمم المتحدة:تضامنت الحكومة التونسية مع الثورة الجزائرية،وبذلت في بادئ الأمر مساعٍ وجهودٍسياسية؛ لتقريب وجهات النظر بين الفرنسيين والجزائريين(ممثلّة في جبهة التحرير الوطني الجزائرية)، ولكنها فشلت، ونلمس ذلك في سلوك الفرنسيين ومناوراتهم وتصرفاتهم، فهم يؤيدون المساعي حيناً،ثم يتراجعون عنها حيناً آخر،وقد تُرجمت على أرض الواقع باختطاف القادة الجزائريين يوم 22أكتوبر 1956م،وهم قادمون للمشاركة في ندوة تونس، والتي كانت ستحضرها كلٌّ من فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية وتونس والمغرب، وتطرح فيه مشروعاً، كفدرالية أو اتحاد شمال إفريقيا، وبعد هذا الإخفاق، بدأت الحكومة التونسية، تطالب بتدخّل الأمم المتحدة في القضية الجزائرية، من أجل إحقاق الحقّ وتوقيف المعتدي، واستشهد الرئيس بورقيبة بقول"غي موللي":"لاسلم تحت الإستبداد والإرهاق، فلماذا لا يُطبّقها في حقّ الجزائريين".(1)

انتقد بورقيبة ازدواجية الخطاب والإلتباس والغموض لدى الفرنسيين، وطالبهم بتطبيق الشعارات التي ينادون ويطالبون بها على الشعب الجزائري،وطالبت الحكومة التونسية بتدخّل الأمم المتحدة بقواتها العسكرية في الجزائر الشقيقة لتضع حداً للمجازر والجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين في حقّه، وإنها أكثر فظاعةً من جرائم المجر، وعليه أن تقول كلمتها؛ ليستقرّ الحقّ، ويقلّص ظلّ الإعتداء"(2)، ونشرت جريدة "الاكسبراس" الفرنسية "journal l'expresse français"رسالةً، وجهّها بورقيبة إلى الحكومة الفرنسية،مُصرّحاً فيها "أنّه في اقتراع الأمم المتحدة المتعلّق بترسوم القضية الجزائرية، سيكون مناهضاً وضدّ فرنسا".(3)

وخلال زيارته إلى الأمم المتحدة يوم 22 نوفمبر 1956م، ألقى بورقيبة خطاباً أمام الجلسة العامة بنيويورك،أدان فيه الجرائم الفرنسية التي تُرتكب في حقّ الشعب الجزائري، واستنكر ازدواجية التعامل مع المجازر، وقدم مشروعاً وخريطة طريق؛ لإنهاء الحرب بالجزائر، قائلاً:"نحن نشاهد اليوم حرباً طاحنة، تدور رحاها في الجزائر ضدّ شعب أبيّ لا ذنب له؛ سوى تعلق إرادته بالتخلص من السيطرة الأجنبية، وتشدها أمم العالم الحرّ، منذ ما يزيد عن سنتين في غير إكتراث، وهي مجزرة فظيعة تبيد كلّ يوم شباباً من الجزائر، فما بال الضمير المتمدن الذي استطاع أن يثور بسرعة واندفاع، عندما استهدف الوطنيون "بودابست"المجر"، وكيف استطاع الصمت أمام الحرب المسلّطة على الجزائر، فهل يجب أن نعزي ذلك إلى التفرقة العنصرية أم الدينية؟، فالمنطق يفرض علينا أن نناهض العدوان أينما ظهرت معالمه، ومهما كان مأثماً، وعلى الأمم المتحدة أن تمدّ يدها إلى الشعوب التي مازالت تكافح؛ لتحقيق مطامحها القومية، ومن واجب الأمم المتحدة مساعدة فرنسا على الخروج من المأزق الذي تورّطت فيه وتحديد صيغة علاقاتها بالشعب الجزائري، والإعتراف بحقه الطبيعي في الإستقلال والحلّ الذي ننشده، يمكن أن يتمّ بمراحل، كأن يتحقّق أولاً وقْف القتال، وثانياً إرسال قوة بوليس دولي، وثالثاً إرسال لجنة وساطة مؤلّفة من ثلاثٍ أو أربع شخصيات، تسعى إلى البحث عن شروط وقْف القتال، فإذا ما تمّ ذلك مهدّت السبيل، وأعلن وقْف إطلاق النار تحت ضمان الأمم المتحدة، وأرسلت قوات البوليس الدولي"(4).

تجدر الإشارة إلى أن بورقيبة هو أول مسؤول عربي وعالمي، تطرّق،وتناول القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة بنيويورك، ويهدف من وراء ذلك إلى التعريف والتحسيس بالقضية والدعاية وتدويلها وإخراجها من التناحية،كما تحدّث عن المأساة وحرب الإبادة التي يتعرّض لها الشعب الجزائري؛ بسبب مطالبته بالحرية والكرامة والإستقلال، منتقداً سكوت العالم والأمم المتحدة وعدم إكترائه بها، وتساءل على ازدواجية المواقف والمعايير، حيث يثور، وينتفض عندما تعرّضت المجر إلى مجازر، بينما في الجزائر يلزم السكوت الصمت، وطالب الأمم المتحدة بالتدخل لمساعدة الجزائريين على استرجاع حقّهم وسيادتهم وحلّ المشكلة وتقريب المواقف ومساعدة الفرنسيين وإخراجهم من المأزق بنصحهم بالإعتراف بحقّ الشعب الجزائري بتقرير مصيره، وقدم مقترحاً وخطة طريق تتكون من ثلاثة نقاط؛ لحلّ

المشكلة الجزائرية، وتتمثل في وقف القتال وإرسال شرطة دولية وبعث لجنة دولية للوساطة، وقد ناقشت الأمم المتحدة عبر لجنتها السياسية القضية الجزائرية، وتناول الكلمة السفير التونسي بالأمم المتحدة "المنجي سليم"، الذي ألفت نظر وانتباه اللجنة إلى التأكيد على إعطاء أولوية؛ لمناقشة القضية الجزائرية في دورتها الحالية (5).

وقام "المنجي سليم" السفير التونسي بالأمم المتحدة بمساعي وتدخلات لدى وفود الكتل الإفريقية والآسيوية يوم 6 فيفري 1957م؛ لتقديم لائحة مشتركة، وجدت استحساناً وقبولاً وموافقة من سبعة عشر وفداً، موجهة إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، هذا نصها "الجمعية العامة تُلقت نظرهم إلى الحالة المضطربة وإلى الكفاح الجاري بالجزائر والذي سبب آلاماً بشرية عديدة، تُعكّر التآلف بين الأمم؛ ولهذا نطالبكم بالإعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها طبقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، ونطلب من فرنسا والشعب الجزائري أن يدخلا حالاً في مفاوضات من أجل إيقاف القتال وتسوية نزاعهما سلمياً وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة"، تحدثت اللائحة على الأوضاع الجزائرية المضطربة؛ بسبب الحرب التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين، وطالبت بالإعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره، وفتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين؛ لإيقاف الحرب وتسوية نزاعهما وفقاً لمبادئ ومقررات الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار أيضاً اتصل "المنجي سليم" برؤساء وأعضاء الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة، وطالب بدعم وتأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات (6).

وفي هذا السياق أيضاً، ألقى السفير التونسي "المنجي سليم" كلمة في الأمم المتحدة، دحض فيها الأفكار الفرنسية، قائلاً: "إن الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام، ودعا إلى وقف القتال وفتح مفاوضات على أساس الإعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع كرامته والتمتع بسيادته وتقرير مصيره طبقاً لميثاق الأمم المتحدة" (7)، مفنداً الإدعاءات الفرنسية وتزييفها للحقائق والذاكرة والتاريخ الجزائري، كما دعا إلى وقف القتال وفتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين والجنوح للسلم، ووجه السفير التونسي انتقاداً إلى اللائحة التي تقدمت بها أمريكا الجنوبية وإيطاليا، قائلاً "إنها تساند فرنسا في جرائمها المرتكبة بحق الشعب الجزائري وأفكارها خرافية، ولا تعترف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وفقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة" (8).

قامت البعثة التونسية بالأمم المتحدة بجهود ومساعي حثيثة؛ للتعريف والدعاية والتحسيس بالقضية الجزائرية، وقد تصدى للفرنسيين وحلفائهم، ونلمس ذلك في اللائحة التي حملتهم مسؤولية الجرائم التي يرتكبها الفرنسيون في حق الشعب الجزائري وتأييدهم في أفكارهم وأحلامهم الخرافية التي تفتري على الذاكرة والتاريخ، وتزورّه، مع العلم أن الحكومة الفرنسية افتزت في حق الشعب الجزائري جرائمًا إنسانية، من قتل واعتقال وحرق، سالكة سياسة الأرض المحروقة؛ ولهذا هاجر الكثير منهم إلى تونس والمغرب، وأصبحوا في وضعية مأساوية، كما طلب السفير التونسي بالأمم المتحدة "المنجي سليم" مقابلة الأمين العام بالأمم المتحدة "داغ هامر شولد" Hammar skjöld Dag؛ قصد التباحث معه حول مشكل اللاجئين الجزائريين الذين تقام عددهم، وسلم إلى الأمين العام تقريراً إضافياً عن الحالة التي عليها اللاجئين، منتقداً من خلاله ازدواجية التعامل بين الشعوب، وطالب بأن يُعامل اللاجئين الجزائريون مثل اللاجئين المجريين، وفي الآن نفسه، سلم إلى الصحفيين و مندوبي الإذاعات تصريحاً كتابياً (9).

وقدم مندوب تونس بالأمم المتحدة "محمود المسعدي" مداخلة أمام اللجنة الاجتماعية الإنسانية والثقافية للتشهير بجرائم فرنسا في حق الشعب الجزائري الشقيق "أنهم فيها فرنسا بخرقها لحقوق الإنسان، وتمثلت في اعتقالات وإيقافات لامبرر لها والتي لا تركز على ضمانات عدلية والإعتقالات لمدة طويلة بدون بحث أو تهمة" (10)، مع الإشارة إلى أن البعثة التونسية بـ"نيويورك"، وضفت منبر الأمم المتحدة لخدمة القضية الجزائرية للتعريف وللتحسيس والدعاية وكسب أنصار ومؤيدين لها وفضح ممارسات وجرائم الفرنسيين التي يقومون بها في حق الشعب الجزائري، كما تقدم ممثل جبهة التحرير الجزائرية بالأمم المتحدة "محمد يزيد" باقتراح أن تقوم كل من تونس والمغرب بالدفاع عن القضية الجزائرية

عند شروع اللجنة السياسية في مناقشتها، وعرض وجهة نظر جبهة التحرير الوطني الجزائرية. (11)، وفي إطار الجهود التونسية؛ لكسب أصوات دول أمريكا الجنوبية لصالح القضية الجزائرية، عقد "المنجي سليم" إجتماعا بوفود دول أمريكا الجنوبية العشرين بمناسبة شروع اللجنة السياسية في مناقشة القضية الجزائرية، وألقى خطابا هاماً "استعرض فيه المشكل الجزائري، وأكد على ضرورة تدخل الأمم المتحدة وأن تتحمل مسؤولياتها للتمهيد بتسوية سلمية مصدرها التفاوض" (12).

وفي هذا السياق ناقشت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة القضية الجزائرية، وكان "المنجي سليم" أول خطيب في هذه الجلسة "حيث طالب بالدخول في مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، ووضع حد للقتال والاتفاق بين الطرفين، وفند المزاعم والإقتراحات الفرنسية وقال: "إنها تجاوزتها الأحداث"، وقدم ثلاث مقترحات تمثلت في: وقف إطلاق النار وإجراء إنتخابات والشروع في مفاوضات" (13)، وألقى "المنجي سليم" خطابا بالأمم المتحدة، انتقد فيه المسودة وإقتراح "جون كينيدي" **John Fitzgerald Kennedy**، معلناً أنه لا يستطيع أن يصوت بدعماً على المسودة التي تقدمت بها المجموعة الإفريقية الآسيوية (14).

أصبحت القضية الجزائرية قضية دولية نتيجة للمساعي التونسية والمغربية وجبهة التحرير الجزائرية والدول الصديقة؛ حيث تم رفعها إلى مجلس الأمن، وكان لها صدى بعيداً في الأوساط السياسية العالمية، وتمثلت أول خطوة في طريق تدويل القضية الجزائرية التي كثيرا ما سعت فرنسا إلى أن تجعلها قضية داخلية فرنسية وثنائية، ونلاحظ كذلك تغييرا في الموقف والنظرة الأمريكية للقضية الجزائرية، ونلمس ذلك في تصريح نائب كاتب الدولة للخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" **John Foster Dulles** الذي قال: "إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتبر قضية الجزائر مسألة عالمية، وهي عازمة على اجتياز الإعتبارات القانونية" (15)، وأيدت وتبنت الصحافة العالمية تصريحات كاتب الدولة للخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" **John Foster Dulles**، كما شنت حملة ضد السياسة الفرنسية ودعت إلى تدويل القضية الجزائرية؛ إذ ترى هذه الحرب جرثومة، تنخر عظام الدول الغربية، وهي بتحالفها مع فرنسا لا يمكنها غض الطرف عن الحالة السيئة التي أصبحت تخيم على الجزائر" (16).

قامت الدبلوماسية التونسية بمساعٍ لدى الكتلة الإفريقية الآسيوية بالأمم المتحدة؛ لتأييد القضية الجزائرية، ونجحت في عقد إجتماع لها برئاسة "المنجي سليم"، وقررت تشكيل لجنة لمتابعة القضية الجزائرية برئاسة تونس، تضم كلاً من المغرب وأندونيسيا وسيلان ورومانيا وتركيا والحبشة، مهمتها تتبّع تطورات القضية الجزائرية والتباحث مع الأمين العام للأمم المتحدة (17)، وفي إطار التشهير بجرائم الإستعمار الفرنسي وكشفها للرأي العام العالمي، وجّه "المنجي سليم" سفير تونس بواشنطن مذكرة يوم 26 فيفري 1958م إلى الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همرشولد" **Dag Hammarskjöld** يلفت فيها نظره إلى العواقب السيئة التي قد تترتب عن إنشاء المنطقة الحرام بالجزائر على طول الحدود التونسية الجزائرية، وأصبحت تطرد الأهالي القاطنين في تلك المنطقة، ويؤكد له أن نتائجها هي طرد وتشريد حوالي مائتين وخمسين ألف لاجئ جزائري من أراضيهم" (18).

وفي إطار المساعي التونسية؛ لتحسيس الرأي العام والدول بالقضية الجزائرية، اتصل "المنجي سليم" بوفود أمريكا اللاتينية، وعقد إجتماعا مشتركا مع عشرين وفداً منها، وألقى خطابا، يطلب الدعم منهم لحل القضية الجزائرية وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، كما التقى كذلك بنائب وزير الخارجية الكندي وسفير ألمانيا بالأمم المتحدة، والسفير الأمريكي بالأمم المتحدة، وأثناء محادثاته أكد أنه لا يمكن أن يفرج الوضع بشمال إفريقيا إلا بحل القضية الجزائرية (19)، وأدلى كذلك بتصريح رداً على المقترحات الفرنسية التي تطالب بنشر قوات أممية على الحدود التونسية الجزائرية، قائلا: "إن الحكومة التونسية لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تخضع الحدود التونسية الجزائرية لمراقبة أممية، مما ينجر عنه إقامة ملاحظين بالتراب التونسي، ووصف هذا الإجراء بأنه ضرب من العبث لا يمكننا قبوله أبداً،

وخصوصا إن هذه التدابير قد يفهم منها أن تونس تعترف بأن لها قسطاً من المسؤولية في عبور اللاجئين الجزائريين إليها" (20).

رفضت الحكومة التونسية المقترح الفرنسي القاضي بنشر قوات الأمم المتحدة على طول الحدود التونسية الجزائرية؛ لمراقبتها والحد من تهريب الأسلحة ودخول المقاومين الجزائريين؛ لأنها بهذا المقترح تساعد الفرنسيين بالقضاء على الثورة الجزائرية، ولا يحل المشكلة الجزائرية؛ بل يزيد هاتعتقيداً وتدهوراً، ولكسب أصوات الدول المعتمدة بالأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية، عقد "المنجي سليم" اجتماعاً، ضم وفود دول أمريكا الجنوبية، عرض عليهم وجهة نظر شمال إفريقيا بشأن القضية الجزائرية، واستعرض معهم كذلك المراحل والتطورات الأخيرة للقضية الجزائرية، كما طلب منهم تأييد الوطنيين الجزائريين أثناء الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. (21)، واستعداداً للدورة المقبلة للأمم المتحدة، عقد "المنجي سليم" اجتماعاً تنسيقياً وتشاورياً مع الوفد الجزائري والمغربي وآخر مع الكتلة الإفريقية حول دعم القضية الجزائرية (22).

وفي هذا السياق اجتمعت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية، وألقى فيها السفير التونسي "المنجي سليم" خطاباً قندد ودحض فيه النظرية الفرنسية القائلة إن حرب الجزائر لاتهم إلا فرنسا وتحدث عن حركة اللاجئين بتونس والخروقات التي يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر على الحدود التونسية، وطالب الأمم المتحدة بالتدخل؛ لحل القضية الجزائرية وفق مبادئ وميثاق الأمم المتحدة. (23)، ورداً على الإدعاءات الفرنسية التي تقترى وتتناقض مع الواقع، صرح "المنجي سليم" بأن هذه الحرب أصبحت تهدد السلم والأمن بالمنطقة المغاربية التي عرفت حركة نزوح للاجئين إلى تونس؛ بسبب إعتداءات الجيش الفرنسي وطالب الأمم المتحدة بالتدخل لوضع حد لهذه التجاوزات وحل القضية الجزائرية بالإعتراف بحق تقرير المصير، وأقامت السفارة التونسية بالأمم المتحدة حفل استقبال على شرف وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية المشارك في مناقشات الأمم المتحدة بحضور عدة شخصيات (24).

وفي هذا السياق، بعث "محمد يزيد" وزير الأخبار الجزائري ورئيس الوفد الجزائري بالأمم المتحدة برقية إلى الرئيس "بورقيبة" عند الإنتهاء من مناقشة القضية الجزائرية: "تريد أن نعبر لكم عن ارتياحنا لما برهن به الوفد التونسي برئاسة "المنجي سليم" من مساندة فعالة للقضية الجزائرية". (25)، وتحدث السفير التونسي "المنجي سليم" مع الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همرشولد" Dag Hammarskjöld المدة ساعة بشأن الأوضاع بالجزائر، ثم اجتمع مع الكتلة الإفريقية الآسيوية؛ لتنسيق المواقف حول القضية الجزائرية (26)، وفي إطار تنسيق المواقف واستعداداً لدورة الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية، عقدت الدول المغاربية اجتماعاً، ضم وفوداً من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وترأس الاجتماع "المنجي سليم" (27)، وقامت الدبلوماسية التونسية بمساعي حثيثة لدى دول الكتلة الإفريقية والآسيوية؛ لتقديم لائحة مشتركة للأمم المتحدة متعلقة بمناقشة القضية الجزائرية، وقد حصل فعلاً اتفاق بين الأعضاء العشرة المنفرعة عن الكتلة الإفريقية الآسيوية والتي تضم تونس والمغرب وليبيا ودولاً أخرى بعد إجتماع، دام ساعتين، وقدمت لائحة مشتركة للأمم المتحدة (28).

وفي إطار الجهود التي بذلها السفير التونسي لكسب أصوات تأييد جديدة للقضية الجزائرية، قام "المنجي سليم" باتصالات وإجتماعات مع مندوبي الدول الإفريقية الجديدة، وصرح "بأنها ستؤيد وتصوت لصالح القضية الجزائرية عند عرضها على بساط البحث بالأمم المتحدة"، وتباحث أيضاً مع وزير الخارجية السنغالي الذي يقوم بزيارة إلى الأمم المتحدة، وطلب منه دعماً للقضية الجزائرية بالأمم المتحدة (29)، وافتتحت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة مناقشات القضية الجزائرية، وألقى "المنجي سليم" خطاباً جامعاً، فغمر الإرتياح الدوائر الأممية وعند إنتهائه، أدلى أعضاء الوفد الجزائري بالتصريح التالي: "نود أن نعبر عن إرتياحنا لخطاب "المنجي سليم" الذي ساهم مساهمة كبيرة في نجاح القضية الجزائرية بالأمم المتحدة"، وأبرق وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية من نيويورك برقية شكر إلى الرئيس

"بورقية"، هذانصّها: "يطيب لنا أن نعبر لفخامتكم باسم وفدنا وباسمنا الخاص عن عظيم إرتياحنا للبيان الهام الذي ألقاه أخونا "المنجي سليم" بالجمعية العامة للأمم المتحدة، وأننا نعتبر خطابه القيم حول المشكل الجزائري مساهمة ذات أهمية كبرى لفائدة نجاح القضية الجزائرية والمغرب العربي، وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول إحتراماتنا الفائقة من "كريم بلقاسم"، "أحمد فرنسيس" و"محمد يزيد" (30).

ونظرا لأهمية القضية الجزائرية على الساحة الدولية، قدّم الوفد التونسي بالأمم المتحدة مذكرة، تطالب بتقديم القضية الجزائرية على القضية الثانية المدرجة بجدول أعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة (31)، ولكسب التأييد داخل الأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية، قام "المنجي سليم" سفير تونس بواشنطن و"الحبيب بورقية" الإبن سفير تونس بفرنسا بجهود نشيطة وحقيقية تمهيدا لمناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية؛ حيث كانا يجريان محادثات في معابر الأمم المتحدة مع مختلف الوفود وخاصة وفود الدول الغربية والإفريقية؛ لإقناعهما بالوقوف إلى جانب الوطنيين الجزائريين في مناقشات اللجنة السياسية التي ستفتح يوم 5 ديسمبر 1960م. (33)، كما أجرى "المنجي سليم" مشاورات ومباحثات مع وفود دول أمريكا اللاتينية، حيث اجتمع مع عشرين وفدا، وأكد لهم على ضرورة اتخاذ موقف إيجابي إزاء القضية الجزائرية، قائلا: "إنّ غرضنا، هو وضع حدّ لحرب الجزائر، ودعا ممثلي دول أمريكا اللاتينية إلى تأييد حقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة" (34).

وافتحت جلسة الأمم المتحدة للجنة السياسية في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم 15 ديسمبر 1960م لإستئناف مناقشة القضية الجزائرية، وأخذ الكلمة مندوب تونس "المنجي سليم"، وعبر عن أسفه لموقف السنغال، وتأسّف لعدم مشاركة فرنسا في المناقشات، وقال: إنّ العدالة والحقّ يفرضان ربط مصير شعبنا نهائيا بمصير الشعب الجزائري، وإنّ حرية الجزائر لا بدّ أن تتمّ، وتحصل عليها مهما تكن الوسائل ومهما يكن الثمن، وهذا الثمن وهذه الوسائل هي تدخل الأمم المتحدة (35)، وناقشت اللجنة السياسية القضية الجزائرية، حيث تدخل سفير تونس بالأمم المتحدة "بورقية الإبن"، قائلا: "بأنّ هناك تضاربا بين ما في الإشاعات التي أضحك نسجها والقائلة بأنّ المفاوضات الجزائرية فرنسية سرية، تجري الآن، وستنتهي قريبا جدا إلى مفاوضات علنية، وفي الواقع الذي نشاهد ما يلاقي أعمال القمع المتواصلة وخاصة ضدّ الجزائريين الذين ينظمون مظاهرات سلمية، وأنّ الجانبين يصرحان برغبتهما في التفاوض، وأنّ عقبة الصحراء التي كانت قائمة في الطريق، قد زالت، غير أنّ العالم ينتظر أن تصبح الأقوال أفعالا، وأنّ تكتسي التصريحات عن المبدأ وعن النوايا نورا، والواقع... وأنّ وجود منظمة الجيش السري وإنعدام الفاعلية من جانب الحكومة الفرنسية في مقاومة واضعي شحنات البلاستيك، يُثيران الشكّ في حسن نية أحد الطرفين المتقابلين... وإنّ الحكومة المؤقتة الجزائرية ترغب في السلم؛ لأنها في أمس الحاجة لطاقتها، حتّى تنفقها في تجديد بناء البلاد الجزائرية وفي خصوص جهاد حقيقي ضدّ الفاقة والتخلف" (36).

والملاحظ أنّ السفير "الحبيب بورقية" الإبن تبه إلى الإشاعات والأكاذيب التي كان يروجها الفرنسيون؛ لتأخير مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والقائلة بوجود مفاوضات سرية مع الجزائريين، وستظهر إلى علانية، غير أنّ الواقع يبين عكس ذلك، حيث نجد الممارسات القمعية ضدّ السكان العزل من قبل المنظمة الإرهابية للجيش السري وعدم تحمس الحكومة الفرنسية للتصدي للإرهابيين واضعي القنابل التي تحصد الأبرياء من الجزائريين، كلّ هذا يثير الشك فيصدقنوايا الفرنسيين وحسن نواياهم تجاه الجزائريين، وعلى الرغم من أنّ الحكومة الجزائرية ترغب في السلم والتفاوض؛ لتتفرغ لبناء وتشبيد الدولة الجديدة، وقامت الحكومة التونسية بمساعي لدى الفرنسيين؛ لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية، ولكنها فشلت، وعملت على إخراجها من الثنائية بتدويلها وإشراك الأمم المتحدة والعالم في جهود التسوية السلمية.

في هذا الصدد يشار إلى أن طرح القضية الجزائرية في منابر الأمم المتحدة لم يكن بالأمر السهل ومع ذلك تحدث الدبلوماسية التونسية نظيرتها الفرنسية، علما أن الأخيرة تملك حق الفيتو لإجهاض أي مشروع يتناول القضية الجزائرية، دعم القوى الغربية للجانب الفرنسي التي اعتبرت القضية الجزائرية هي شأن داخلي فرنسي لا يجوز التدخل فيه، كما واجهت كذلك الدبلوماسية التونسية الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة الفرنسية وهي سياسة الكرسي الشاغر كلما أدرجت القضية الجزائرية في جدول الأعمال.

ويمكن القول أيضا أن الدبلوماسية التونسية كانت أفضل مدافع عن القضية الجزائرية في الامم المتحدة، فتونس الأقرب الى الشعب الجزائري وأدري بالمعاناة التي يتكبدها من جراء الاستعمار ، الأمر الذي جعل العالم أكثر حرصا لسماع القضية الجزائرية في المنابر الأممية عن طريق الدبلوماسية التونسية.

ومن هذا المنطلق حاولت تفعيل دورها، وجعل الدبلوماسية التونسية في خدمة القضية الجزائرية (سياسيا وإداريا)، واستغلت منبر الأمم المتحدة وإجتماعاتها للدعاية والتعريف و كسب أنصار ومؤيدين وفضح الممارسات القمعية الفرنسية في حق الشعب الجزائري وتكثيف الإجتماعات والمسايع لدى الدول المعتمدة بها؛ للتصويت لصالح القضية الجزائرية، وقد نجحت الدبلوماسية التونسية إلى حد ما في هذه المهمة بشهادة البعثة السياسية بجهة التحرير الجزائرية بالأمم المتحدة.

ب - التدخل لدى الدول الغربية:

1. التدخل لدى الأنجلوسكسونيين:

1.1 الولايات المتحدة الأمريكية: قامت الحكومة التونسية بمسايع حثيثة لدى الحكومة الفرنسية؛ لتجنح إلى السلم، وتتفاوض مع الجزائريين وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة، وتعترف بحقهم في استرجاع استقلالهم، ولكن خاب مسعاها وأملها، خاصة بعد إختطاف قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ولهذا عملت على إخراج القضية الجزائرية من الثنائية الفرنسية- الجزائرية؛ وذلك بإشراك وإدخال أطراف أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي كانت تدعم فرنسا ماديا وعسكريا، ومن هذا المنطلق ركزت الحكومة التونسية التحرك على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت بحملة دبلوماسية تحسيسية وتوعوية لفائدة القضية الجزائرية. وقد اغتتم الرئيس "بورقيبة" زيارته لأمريكا؛ لتمثيل تونس في الأمم المتحدة، حيث قام بمشاورات مع المسؤولين الأمريكيين، وتقابل مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "دوايت ديفيد أيزنهاور" Dwight David Eisenhower يوم 21 نوفمبر 1956م، وشرح له القضية الجزائرية، وأطلعته على التدابير التي اقترحتها على فرنسا، والمتمثلة في الإعراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والإستقلال، ويكون هذا الإستقلال داخل في نطاق كنفدرلية أوتحاد وحدة شمال إفريقيا الواسعة التي تضم كل من تونس والجزائر والمغرب، وتكون بدورها مرتبطة بفرنسا في إطار التكافل وبروابط التعاون الحر، أساسه حرية تقرير المصير، وتكون هي ذاتها متحررة من كل شعور موروث، كما طلب من الرئيس الأمريكي التدخل والمساعدة؛ لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية (37). وأعطى "بورقيبة" تفصيلات أخرى خلال لقائه بالرئيس الأمريكي قائلا: "بأن أبرز موضوع تناولته المحادثات القضية الجزائرية، حيث وقع تبادل الآراء في شأن الحلول الممكنة، وصرحت أنه لا يمكن وقف القتال إلا بالإعتراف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال وكل ما عدا ذلك من إصلاحات مقترحة لا سبيل إليها، ولا يمكن أن ترضي المجاهدين الجزائريين بتسليم البلاد ووقف القتال، وأنه ليس لأي كان الحق في الإقتصاص من إخواننا الجزائريين في ترابنا التونسي". (38)، وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الجديدة المعتمدة لدى الدبلوماسية التونسية، هي تكثيف المشاورات والمسايع لدى الدول الأنجلوسكسونية والتركيز على القضية الجزائرية.

وفي هذا الإطار يدخل اللقاء الذي جمع بين الرئيس "بورقيبة" والرئيس الأمريكي "دوايت ديفيد أيزنهاور"، حيث تم التطرق إلى القضية الجزائرية والتأكيد على ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا فاعلا في حلقاتها

وحلها، وقد مخططة متكونة من عدة نقاط هي، الإعراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وقف القتال، وما عدا ذلك من الحلول لا يُنفع، فالمقاومون لا يقبلون بها، وأما الإصلاحات المقترحة، فإنها عديمة الفائدة والجدوى، كما رفض "بورقية" حق تتبع الجزائريين بالتراب التونسي، وعبر عن إعطائه من الاعتداءات التي يتعرض لها، ولكسب الرأي العام الأمريكي وتحسيس المسؤولين الأمريكيين، وجه الرئيس "بورقية" نداء إلى أمريكا، نشرته الصحف الأمريكية بأنه "دعاها وحثها على الإقتراع والتصويت لفائدة إستقلال الجزائر عند درس ومناقشة القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة خلال الأسبوع القادم" (39).

وتحررت الدبلوماسية التونسية أيضا، وركزت على الولايات المتحدة، حيث أجرى "المنجي سليم" محادثات هامة مع "المروبارموفي" وكيل كاتب الدولة الأمريكي المساعد، استغرقت تسعين دقيقة، أثبتت خلالها القضية الجزائرية، واستعرض "المنجي سليم" نتائج هذه المساعي على وفود الكتلة الإفريقية- الآسيوية في إجتماع مقبل (40)، وقام السفير التونسي أيضا بزيارة لوزارة الخارجية الأمريكية، حيث اجتمع مع كاتب الدولة للخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس"، ودامت المحادثات ساعة، وركزت على القضية الجزائرية، مع مطالبة السفير التونسي بالتدخل الأمريكي وبتأييدها في مناقشات الأمم المتحدة. (41)، والملاحظ أن الإهتمام الأمريكي بالقضية الجزائرية ازداد وتطور ونلمس ذلك من تصريح عضو مجلس الشيوخ الأمريكي "جون كينيدي" John Fitzgerald Kennedy الذي انتقد سياسة فرنسا في الجزائر وإصرارها على حرب لا ترجى منها نتيجة، ولهذا بعث له رئيس المجلس التأسيسي التونسي برقية، يشكره، ويثني فيها على مواقفه، وكذلك فعلت عدة منظمات تونسية (42).

وفي هذا الإطار أيضا، قامت تونس بمسعى آخر لدى الإدارة الأمريكية؛ للتشهير بالأعمال الإجرامية والقمع والإضطهاد التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائري، وذلك لحملها على التدخل لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة (43)، وقامت تونس بمسعى آخر بالإشتراك مع دول عربية؛ إذ شكلوا وفدا، استقبل من طرف وزير الخارجية الأمريكي "دالاس"، طلبوا منه بقطع المساعدة الأمريكية لفرنسا، وسلموا له مذكرة، تحتوي على عشر أوراق "نددوا فيها بالغارات والقصف الجوي وإضراب النار في المداشر والقرى وطرق التنكيل والتعذيب المسلطة على المساجين الجزائريين وحشدتهم في محتشدات ومعتقلات عديدة باستعمال الغاز الخانق ضد الأهالي، ودعوا إلى فتح تحقيق في هذه الجرائم الإنسانية" (44).

وفي هذا الإطار أيضا تقابل "المنجي سليم" برفقة السفيرين السوري والمغربي في مقر وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن مع وكيل كاتب الدولة المساعد للشؤون الإفريقية والشرق الأوسط "ويليام رونتري" William Manning Rountree يوم 11 جوان 1957م، ودام الإجتماع أكثر من ساعة، تطرقوا إلى القضية الجزائرية، وطلبوا من أمريكا المساهمة بصفة فعالة في حل القضية الجزائرية. (45)، وتحدث "المنجي سليم" مرة أخرى مع المندوب الأمريكي بالأمم المتحدة وأحد مساعدي وزير الخارجية الأمريكي، ودار النقاش حول القضية الجزائرية والمساهمة الأمريكية لحلها (46)، ونقدم "محمد يزيد" ممثل جبهة التحرير باقتراح، أن تقوم كل من تونس والمغرب بالدفاع عن القضية الجزائرية وعرض وجهة نظر جبهة التحرير الوطني الجزائرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية (47).

وما يمكن استنتاجه أن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تتغير وتتطور نتيجة الجهود والمساعي التي بذلتها تونس والدول العربية والصديقة، حيث صرح كاتب الدولة للخارجية الأمريكية "جون فوستر دالاس" بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتبر القضية الجزائرية مسألة عالمية وهي عازمة على اجتياز الاعتبارات القانونية البحتة، وإذا كان بحث القضية من طرف الحلف الأطلسي أو غيره من المنظمات العالمية من شأنه أن يدخل تحسنا على الوضع (48)، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية القضية الجزائرية مسألة وقضية عالمية، وأكدت على ضرورة حلها وعزمها للتدخل بكل الوسائل.

وقام الجيش الفرنسي بقصف جوي لقرية ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958م، وتقدمت الحكومة التونسية بشكوى إلى الأمم المتحدة، وفي أثناء ذلك تدخلت أمريكا وبريطانيا بمساع حميدة، وقيلت تونس هذه الوساطة الأنجلو-أمريكية، ووجدتها فرصتها المناسبة لإخراج القضية الجزائرية من الثنائية إلى التدويل، واختلقتفرنسا وتونس في مهمة وصلاحيات لجنة الأنجلو - أمريكية للمساعي الحميدة، حيث ترى فرنسا ضرورة حصرها في مشكلة الجيش الفرنسي المرابط بتونس الذي منعه الحكومة التونسية من التحرك والخروج من ثكناته، وأقامت حواجزاً، وترى فرنسا عكس ذلك من حقّ التجول بكامل الحرية داخل التراب التونسي ومراقبة الحدود واستئناف المحادثات التونسية الفرنسية وأنّ بنزرت لا يمكن الخوض فيها(49)، وأما تونس فلها نظرة أخرى مختلفة، حيث يرى الرئيس بورقيبة أن تشمل مهمة المساعي الحميدة المسألة الأساسية والتي تتمثل في الحملة العسكرية الفرنسية؛ لإخماد الثورة الجزائرية، ويرمي من ذلك إلى تدويل القضية الجزائرية(50).

وهذا الموقف أيدته جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ونلمس ذلك في البيان الذي نشره قسم الصحافة والدعاية بجبهة التحرير الوطني الجزائرية "إنّ مهمة "روبرت مورفي" **Robert Daniel Murphy**، تثير مشكلة خطيرة وهي مشكلة اتخاذ موقف ضدّ الإستعمار الفرنسي في الجزائر ومشكلة توجيه السياسة الغربية إزاء شمال إفريقيا أولاً، ثمّ إفريقيا كلّها والشرق الأوسط فيما بعد، ونقول إنّ مسؤولية الأمريكان والبريطانيين عظيمة فهم الذين غصوا الطرف عن وجود الخرافة الفرنسية القائلة بأنّ الحرب بالجزائر قضية فرنسية داخلية؛ بل إنهم ساعدوا على نموّ هذه الخرافة وتطورها وفتح خزائنها لفرنسا، ووضعوا ثقتهم فيها لتقمع الثورة الجزائرية، وأقنعوا الأمم المتحدة بالمصادقة على الحلّ الذي تفضله فرنسا واعتباره حلّاً عادلاً وديمقراطياً"(51).

وتساءلت جبهة التحرير الجزائرية عن السبب الذي دفع لجنة المساعي الحميدة عدم تناول لبّ الموضوع، وهو مشكلة الإستعمار واتخاذ موقف منه على الرغم من أنه سبب الإضطرابات التي تعيشها المنطقة، وحملت البريطانيين والأمريكيين مسؤولية تدهور الأوضاع بالجزائر؛ بسبب الدعم المالي والأدبي الذي يقدمونه للفرنسيين الذين ارتكبوا مجازر في حقّ الجزائريين، ممّا شجعهم على مواصلة حربهم، ولم يكتف بذلك؛ بل أقنعوا الأمم المتحدة بعدم التدخل والمصادقة على الحلّ الفرنسي للمشكلة الجزائرية، وتحادث الرئيس "بورقيبة" مع "روبرت مورفي" **Robert Murphy** السفير المتجول المبعوث الأمريكي "هارولد بيلي" **Harold Bailey** المبعوث البريطاني حول مشكلة جلاء الجيوش الفرنسية عن الأراضي التونسية وتأثير حرب الإبادة في الجزائر على تونس، لاسيّما بعد تفاقم عدد اللاجئين الجزائريين بتونس(52)، ووجه الرئيس "بورقيبة" رسالة للرئيس الأمريكي "كيندي" في 1958، يلفت فيها نظره إلى حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في منطقة الحدود الجزائرية التونسية ونتائجها الإنسانية بالنسبة إلى عشرات الآلاف من البشر الذين طردوا من مضاجعهم وأقبلوا ألقا على تونس(53)، وسعى الرئيس "بورقيبة" إلى تحسيس الأمريكيين بمسؤولياتهم الإنسانية اتجاه الشعب الجزائري الذي شنت عليه حرب إبادة بدعم مالي وأدبي أمريكي، حملته على النزوح والإلتجاء إلى تونس والعيش في ظروف صعبة.

وفي هذا الصدد تشير المعلومات المسربة آنذاك إلى أنّ النظرية الأمريكية، تتمثل في الشروع في جمع القوات الفرنسية، وفي أنّ تحافظ فرنسا على بنزرت ومراقبة الحدود التونسية الجزائرية، علماً أنّ الرئيس "بورقيبة" يرفض رفضاً قاطعاً مراقبة الحدود(54)، وقد وافقت الحكومة الفرنسية على المقترحات الأمريكية المتمثلة في: تجميع القوات الفرنسية ببنزرت، وفرض رقابة محايدة أو تابعة للحلف الأطلسي على المطارات العسكرية بالجنوب (رمادة وقفصة وقابس وصفافس) والعوينة، وفرض مراقبة على الحدود التونسية الجزائرية، تقوم بها لجنة مختلطة أو محايدة، وإلغاء الإجراءات المتخذة ضدّ المدنيين وضدّ القنصليات الفرنسية بتونس، وجلاء قسم من القوات الفرنسية عن تونس(55).

وقد ذكرت صحيفة "فرانس أوبسرفاتور" **France Observateur** "أن الرئيس الأمريكي" دوايت ديفيد أيزنهاور **Dwight David Eisenhower** بعث برسالة إلى الرئيس "بورقيبة" وعد فيها "بأن المساعي الحميدة لن تقف عند هذا الحد؛ بل إنها تشمل بعد ذلك الدخول في محادثات بين البلدين حول القضية الجزائرية". وأيدت صحيفة "لوموند" **Le Monde** الفرنسية هذا الطرح، فذكرت أن "بورقيبة" تحصل على وعود من الأمريكيين بخصوص رغبتهم في التدخل في القضية الجزائرية لإعانة فرنسا على إيجاد حل لها (56)، ولكسب تعاطف الرأي العام الأمريكي مع القضية الجزائرية، أدلى الرئيس "بورقيبة" بحديثين، واحد صحفي والآخر للإذاعة والتلفزة الأمريكية، وقال فيه: "إن الهدف الأول للسياسة التونسية هو وحدة الشمال الإفريقي في نطاق اتحاد يضم دولة الجزائر وتونس والمغرب، وأكد أنه لا تعاون مع فرنسا إلا بعد أن تتخلى عن سلوك السياسة الإستعمارية اتجاه شمال إفريقيا وأن السلام لن يستقر بشمال إفريقيا، ولن تقوم علاقات دائمة بين فرنسا وشعوب المنطقة إلا بعد أن تعترف فرنسا بمبدأ استقلال الجزائر" (57).

تحدثت بورقيبة عن السياسة التونسية التي تهدف إلى توحيد منطقة شمال إفريقيا في اتحاد، يضم كل من الجزائر وتونس والمغرب، وقد جدد رفضه التعاون مع الفرنسيين مالم يتخلوا، ويتراجعوا عن سياستهم الإستعمارية وأطماعهم التوسعية في المنطقة، وطالب الفرنسيين بالإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره؛ لكي يعم السلام والأمن، وتتحسن العلاقات معهم، وفي هذا السياق تقدم رئيس الحكومة الفرنسية بمبادرة عبر الأمريكيين لإنشاء حلف البحر الأبيض المتوسط، وقد رفضتها تونس شكلا ومضمونا (58)، وفي هذا الإطار أيضا رفضت جبهة التحرير الجزائرية أحد بنود الخطة الأمريكية، وقد أصدرت بلاغا، جاء فيه "أن جبهة التحرير تعارض إنتصاب ملاحظين، وأن الجزائر ليست في حرب مع تونس؛ ولذلك فإنه لا داعي لقدم ملاحظين على حدود البلدين، علما أن الحكومة التونسية رفضت هذا البند" (59)، وكتبت جريدة "الفيغارو" **Le Figaro** الفرنسية: "أن مراسلها علم بالمقترحات التونسية، وهي قضية اللاجئين الجزائريين ومشكلة منطقة الحرام، وإمكانية فرض رقابة على انتخابات، قد تدور بالجزائر، وهيتهدف إلى إلقاء فشل مساعي الوساطة الأنجلو - أمريكية على عاتق الحكومة الفرنسية"، ويوافق مراسل صحيفة "باري باتش" **Paris Match** على هذه النظرية والطرح ويضيف إليها "أن بورقيبة يريد أولا وأخيرا الوصول إلى تدويل القضية دون أن يتحمل خيبة المساعي" (60).

وقدمت حكومة "فيليكس غايار" **Félix Gaillard** مشروع الوساطة الأنجلو - أمريكية إلى البرلمان الفرنسي للتصويت عليها، ولكن البرلمان رفضها؛ حيث صوتت ضدها واحد وعشرون وثلاثمائة صوتا مقابل خمسة وخمسين ومئتي صوت، وبذلك سقطت الحكومة الفرنسية، ولم تصادق الجمعية الوطنية على القرار الذي يدعو إلى التفاوض مع تونس على قاعدة المساعي الحميدة وكانت المقترحات المعروضة على الجمعية الوطنية كالاتي: يقع ضبط نظام بنزرت بواسطة اتفاق خاص، تراجع عن الإجراءات الخاصة بالفرنسيين المقيمين بتونس وفرض مراقبة محايدة على المطارات التونسية الخمسة، حيث ترابط القوات الفرنسية، جلاء القوات الفرنسية عن المناطق الأخرى باستثناء قاعدة بنزرت واستئناف المفاوضات مع الحكومة التونسية على أساس ما بلغته الوساطة الأنجلو - أمريكية (61)، وهذا التصويت أقتع الحكومة الأمريكية والبريطانية بأن فرنسا منقسمة وعاجزة عن تبني حلا سلميا للمشكلة الجزائرية ونلمس ذلك من خلال معلومات أوردتها جريدة إنكليزية، حيث قالت: "أن فرنسا هي التي أوعزت لأمريكا وبريطانيا بالمساعي ونتيجة شهرين ونصف الشهر من المفاوضات هي فشل هذه الوساطة التي كشفت النوايا الحقيقية والمناورات للفئة الحاكمة بفرنسا" (62).

وبعد سقوط حكومة "فيليكس غايار" **Félix Gaillard** يوم 15 أبريل 1958م، شهدت فرنسا حركة تمرد للجيش الفرنسي بالجزائر بقيادة "ماسو"، علقت عليها جريدة "لوموند" **Le Monde** قائلة: "إن صدى عملية "جاك اميل ماسو" **Jacques Émile Massu** في العالم، يؤكد أنها وطدت إعتقاد حلفاء فرنسا في ضرورة إيجاد حل سريع للقضية الجزائرية" (63)، ولفت إنتباه المسؤولين الأمريكيين وتذكيرهم بالوعود التي قطعوها على أنفسهم، ولكسب الرأي العام

الأمريكي، أدلى الرئيس "بورقيبة" بحديث إلى الصحفي الأمريكي "وليم هارسن" **William Harrison** قال فيه: "إنّ الولايات المتّحدة الأمريكية يمكنها أن تلعب دورا هاما بأن تُوقف كل مساعدتها العسكرية والإقتصادية لفرنسا، وهكذا ستتوقف الحرب؛ لأنّ فرنسا لا تستطيع مواصلتها" (64)، وأدلى بورقيبة بحديث آخر إلى وكالة "يوناييتد برس" الأمريكية **United Press International** حول العلاقات الفرنسية التونسية، جاء فيه "إنّ هذا التعاون يصطدم بسوء النية الإستعمارية، حيث تستعمل قاعدة بنزرت لتهديب الأموال وإخفاء الجواسيس" (65).

كما عقد الرئيس "بورقيبة" إجتماعا تحسيسيا مع مبعوثي الوكالات الأجنبية والعربية ومراسلي الصحف، وتطرّق فيه إلى القضية الجزائرية التي سيناقشها مع الرئيس الأمريكي "دوايت ديفيد أيزنهاور" **Dwight David Eisenhower** خلال زيارته لتونس (66)، واستقبلت تونس الرئيس الأمريكي الذي قام بزيارتها يوم 17 ديسمبر 1959م، حيث تمّ عقد إجتماع بالمرسى، وشملت المحادثات القضية الجزائرية، وطلب بورقيبة التدخل الأمريكي لدى فرنسا؛ لحلّ القضية على أساس مبادئ الأمم المتّحدة (67)، والملاحظ أنّ جهود الدبلوماسية التونسية مستمرة وحثيثة؛ لحلّ القضية الجزائرية وقد ركّزت على الجانب الأمريكي، حيث تحدث "المنجي سليم" بواشنطن مع "كريستيان هيرتر" **Christian Herter** كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية حول القضية الجزائرية، وأكّد على ضرورة التحرك الأمريكي لفرض حلّ على فرنسا (68).

وعقد السفير التونسي "الحبيب بورقيبة الإبن" إجتماعا تحسيسيا، ضمّ مائتي شخصية أمريكية من رجال الأعمال والسياسيين بنزل "الدروف استوريا" **Waldorf Astoria**، وخصّص خطابه للقضية الجزائرية، حيث شكّك في مجهودات فرنسا ونواياها اتجاه المفاوضات قائلا: "إنّ فرنسا ليست بصدد القيام بمجهود حقيقي لفض المشكل الجزائري في حين يقوم الوطنيون بتقديم تنازلات؛ لإنجاح المفاوضات وإنّ فرنسا تضع العراقيل في وجه المفاوضات، وإنّها لا تريد التفاوض إلاّ بعد وقف إطلاق النار، وهذا ما لا يستطيع الوطنيون الجزائريون قبوله، ودعا الغرب إلى مساندة تنظيم إستفتاء في الجزائر تحت مراقبة الأمم المتّحدة" (69).

وعبر السفير التونسي عن خيبة أمله اتجاه المجهودات الفرنسية لحلّ الأزمة الجزائرية، وتلمس ذلك في تناقضهم حيث يصرحون بشيء ويطبّقون عكس ذلك وليس لهم نيّة صادقة لدفع جهود السلام إلى الأمام والإعتراف بحقّ تقرير المصير لشعب الجزائري، وفي مقابل ذلك قام الوطنيون الجزائريون بتقديم التنازلات الواحدة تلو الأخرى لإنجاح المفاوضات وإخراجها من الطريق المسدود، وأمّا الفرنسيون فإنّهم يضعون العراقيل في طريقها، ولهذا طالب من دول الغربية وخاصة الولايات المتّحدة الأمريكية بالتدخل، لإنقاذ المفاوضات من التعثر ودعم الإستفتاء بالجزائر تحت إشراف الأمم المتّحدة، وهكذا وضع الأمريكيون أمام صورة الوضع المزري والمضطرب، وأجرى "الحبيب بورقيبة الإبن" سفير تونس بواشنطن محادثات هامة مع وكيل كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الإفريقية تناولت القضية الجزائرية وضرورة تدخل أمريكا لدى فرنسا لإنجاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية (70).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدبلوماسية التونسية بالولايات المتّحدة الأمريكية بقيادة الدبلوماسي المحنك السفير "المنجي سليم" قامت بمجهودات ومساعي لدى الإدارة الأمريكية؛ لتحفيزها على التحرك؛ لإيجاد حلّ عادل وسلمي للقضية الجزائرية، وتلمس ذلك من خلال لقاءاتها وإجتماعاتها مع المسؤولين الأمريكيين والأحاديث الإذاعية والحوارات الصحفية، والتهديد بالخطر الشيوعي، أدركت الحكومة التونسية أنّ الأمريكيين طرف فاعل ومؤثر في هذه القضية، وأنّهم يدعمون الفرنسيين ماديا وأديبا، ولهذا سعت إلى فكّ هذا الترابط، واستطاعت تغيير النظرة الأمريكية للأحداث؛ إذ أصبحوا يضغطون على الفرنسيين ويطالبونهم بحلّ القضية الجزائرية تحت تهديد قطع المساعدات المادية والعسكرية .

1-2 التحرك على مستوى المملكة المتحدة (بريطانيا): تحركت الدبلوماسية التونسية بربطانيا؛ لتحسيسها وتعريفها بالقضية الجزائرية، وتلمس ذلك إثر إختطاف القادة الجزائريين؛ إذ قام السفير التونسي بالمملكة المتّحدة بزيارة إلى

وزارة الخارجية البريطانية، واستقبل من طرف وزير الخارجية "الم سلوين لويد" **Selwyn Brooke Lloyd**، ودارت المحادثة حول إختطاف القادة الجزائريين وسبل تقديم بريطانيا مساعدة لحل القضية الجزائرية (71)، وفي إطار هذه المساعي أيضا، استقبل الرئيس بورقيبة يوم 13 جوان 1957م "الم روس" **Ross** كاهية وزير الخارجية البريطاني المكف بشؤون إفريقيا والشرق الأوسط، ودارت المحادثة حول القضية الجزائرية، وطلب بورقيبة دعم بريطانيا؛ لإيجاد حل سلمي وفق مبادئ الأمم المتحدة (72)، ويذكر "فتحي الذيب" في كتابه أن الرئيس "بورقيبة"، طلب مساعدة بريطانيا للضغط على فرنسا لحل القضية الجزائرية وذلك إثر استقباله الوزير البريطاني السابق "نانج" (73).

وإثر قصف ساقية سيدي يوسف، وافق "بورقيبة" على مساعي ووساطة بريطانيا، حيث عينت مبعوثا "هارولد ببلي" **Harold Bailey** الذي قام بزيارات عديدة لتونس واستقبل من طرف الرئيس "بورقيبة" (74)، اهتمت الدبلوماسية التونسية بالملكة المتحدة البريطانية، وطلبت منها المساعدة على إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وقد أجرت معها مشاورات وإجتماعات؛ لكي تضغط على الفرنسيين وتوقف مساعداتها المادية والأدبية وقد نجحت إلى حد ما في تغيير الموقف البريطاني.

2 - التحرك على مستوى الدول الأوروبية: تحركت الدبلوماسية التونسية على مستوى الدول الأوروبية الشرقية والغربية لتتوير الرأي العام الأوروبي وتحسيسها وللرد على تصريحات الصحف الفرنسية التي تثير الذعر والهلع، حيث أدلى الرئيس بورقيبة بتصريح صحفي لجريدة "إل تيempo" الإيطالية، تحدث فيه عن الثورة الجزائرية قائلا: "إن التونسيين لن يمنعوا إخوانهم الجزائريين من الإلتجاء إلى أراضيهم، وإن الجزائريين يكافحون من أجل قضية عادلة، وإن هذه الأسلحة الخفيفة والبنادق التي تُهرَّب عبر الحدود التونسية وليس هنالك أيّ داع يثير الدهشة أو التآثر ولسنا مستعدين لمساعدة الجيش الفرنسي على تقتيل إخواننا الجزائريين خاصة عندما يعلم الشعب التونسي أن الإنتصار الفرنسي بالجزائر، يعني إعادة احتلال تونس ويعني نهاية الإستقلال" (75).

وفي هذا الإطار، استقبل الرئيس "بورقيبة" بتونس رئيس حكومة السويد "تاج إيرلند"، وتناولت المحادثات القضية الجزائرية، وطلب بورقيبة من السويد التدخل لدى فرنسا للإسراع بالمفاوضات (76)، وخلال زيارته ليوغسلافيا، تحدث "بورقيبة" مع الرئيس "جوزيف بروز تيتو" **Josip Broz TITO**، وتناولوا القضية الجزائرية، وألقى "بورقيبة" خطابا في بلغراد، تحدث فيه عن الإستعمار ومناوراته قائلا: "إن حرب الجزائر تشكل بدون شك حجر الأساس للإستعمار، ودقت ساعته، ولكنه أبى إلا أن يلفظ أنفاسه الأخيرة؛ حيث رفع القناع عن وجهه فتغالى في ركوب الشطط وفي الإستهتار بالذات البشرية، ومتفنا في طرائق القهر والإضطهاد، وفيها أيضا أصيب سواء في الميدان السياسي أو الأدبي بأفدح الهزائم مما زرع كيانه" (77)، علما أن "يوغسلافيا" كان لها موقف مميز وفاعل في دعم الجزائريين في كفاحهم التحريري؛ حيث قدمت لهم مساعدة متعددة الجوانب.

3- المستوى العربي والإفريقي والآسيوي:

3-1 على المستوى العربي: عملت الدبلوماسية التونسية على التنسيق مع الدول العربية وخاصة المغرب وليبيا؛ من أجل تنسيق المواقف والتحرك بصورة جماعية؛ لمساعدة الجزائر الشقيقة، حيث صرح "بورقيبة" إثر زيارته إلى ليبيا "نظرنا في إمكانية القيام بعمل مشترك، يرمي إلى الأخذ بيد شقيقتنا الجزائر في محنتها... وأردنا سلوك أقرب السبل وأنجعها لتخفيف المحنة التي يكابدها أشقاؤنا الجزائريون" (78)، ولهذا اجتمع "بورقيبة" برئيس مجلس الوزراء الليبي "مصطفى بن حليم" في الفترة الممتدة ما بين 02 و 06 جانفي 1957م، وأصدرا بلاغا مشتركا، تناول الطرفان بالبحث عددا من المسائل، منها القضية الجزائرية، وأكدوا على حلها حلا عادلا والذي أصبح ضرورة لاستقرار الأمن في كامل المغرب العربي، ويعتقد الطرفان أن الحل العادل يقتضي الإعراف بحق الشعب الجزائري في السيادة والإستقلال وتقرير مصيره بكامل الحرية تماشيا مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وبنتهز الطرفان هذه الفرصة لمناشدة الدول

الحرّة والمحبّة للسلام بتظافر جهودها؛ لحلّ هذه القضية بما يحقق رغبات الشعب الجزائري ويحقن الدماء ويعيد الأمن والسلام إلى هذه المنطقة(79).

وانعقد أيضا إجتماع آخر بين الرئيس "بورقيبة" ورئيس مجلس الوزراء الليبي "مصطفى بن حليم" بطرابلس، تمّ بحث عدة مسائل أهمّها، القضية الجزائرية؛ حيث استعرض الطرفان الخطر الناجم عن الوضع الحاضر بالجزائر، وألقى "بورقيبة" خطابا قال فيه: "إنّ فرنسا لن تستطيع إخضاع الجزائر بالحديد والنار"(80)، وفي ختام الإجتماع صدر بلاغ مشترك بين الحكومتين التونسية والليبية "ينصّ على تناول البحث في المسألة الجزائرية واتّفقا على ضرورة وضع حدّ للمجازر البشرية، وأكّدا من جديد على أنّ حلّ القضية الجزائرية، أصبح ضرورة ووضّع حدّ للمجازر البشرية، وأكّدا من جديد على حلّ القضية الجزائرية الذي أصبح ضرورة ملّحة لاستقرار الأمن والسلام في كامل المغرب العربي، واتّفق الطرفان على الخطوات التي يجب أن تتخذ لمعالجة القضية الجزائرية"(81)، وتحركت الدبلوماسية التونسية؛ لتنسيق المواقف مع ليبيا إثر قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإنشاء منطقة حرام على طول الحدود التونسية الجزائرية؛ حيث اجتمع السفير التونسي بليبيا مع وزير الخارجية الليبي الدكتور "وهبة البوزيري" واستعرض الأوضاع والتحركات المشتركة(82).

3-2 المستوى الإفريقي والآسيوي: أقامت الحكومة التونسية علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية، وتحركت على المستوى الإفريقي، وحاولت كسبهم لصالح القضية الجزائرية، وأكّدت على عدالتها من خلال الزيارات الثنائية والمشاركات في الندوات والمؤتمرات الإفريقية، وفي هذا السياق، قام الرئيس "بورقيبة" بزيارة إلى "غانا" لحضور عيد استقلالها، وناقش مع المسؤولين الغانيين والوفود الحاضرة القضية الجزائرية؛ لتحسيسهم بأهميتها وعدالة قضيتها وضرورة دعمها، وألقى في عاصمتها "أكرا" خطابا عن الجزائر، جاء فيه: "لقد توغّلت فرنسا بالجزائر، واستعملت سياسة القوة التي لن تتجح أبدا وفهم الشعب الجزائري وطبق كلمات مأثورة إلى رئيس الحكومة الفرنسية نفسه "لا سلم في الإستعباد" وهو يكافح للتححرر ولا يوجد في العالم الحرب سوى حرب القائمة بالجزائر وفي مكانة الأمم المتّحدة أن تعين لجنة توفيق مهمتها التحصيل بين الطرفين على إيقاف القتال والشروع في مفاوضات للوصول إلى حلّ عادل وعلى الأمم المتّحدة، أن تبعث بقوة عسكرية، تأخذ على عاتقها مراقبة وإختراق إيقاف القتال"(83).

وشاركت الحكومة التونسية أيضا في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي المنعقد "بمصر"؛ حيث انتخبت في لجنة فرعية خاصة بالقضية الجزائرية(84)، وقد قدّم الوفد التونسي المشارك في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي عدّة إقتراحات أهمّها، إحداث لجنة الجزائر وتدعيم وساطة الرئيس بورقيبة والملك "محمد الخامس" وإعانة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب وإقامة يوم الجزائر في إفريقيا وآسيا(85)، وفي هذا الإطار أيضا شاركت تونس في ندوة أكرا بغانا، وألقى "الصادق المقدم"، كاتب الدولة للخارجية التونسية خطابا "عرض فيه القضية، وطلب الدعم من الأفرقة للقضية الجزائرية، وأعرب عن تضامن تونس مع الشعب الجزائري الشقيق، وندّد بجرائم الإبادة التي يقترفها الجيش الفرنسي، وتدخل كذلك الصادق المقدم لقبول الوفد الجزائري في قمة أكرا بصفة ملاحظ"(86).

وخلال ندوة "أكرا"، نسّق التونسيون مع المغاربة وقدّموا إقتراحات لتبنيهاها القمة في البيان الختامي "تتمثّل في إعلان حقّ الجزائر في الإستقلال واستنكار حرب الجزائر ودعوة فرنسا إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية بمساعدة الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس ودعوة جميع الأمم إلى توجيه نداء إلى فرنسا لوضع حدّ لحرب الجزائر، وحثّ هذه الأمم على الكفّ على مساعدة فرنسا وإنشاء لجنة دائمة لتتبع تطور الوضعية الجزائرية"(87)، ومن أجل الدعاية للقضية الجزائرية ولتنوير الرأي العام الإفريقي، عقد "الصادق المقدم" ندوة صحفية في "أكرا" بحضور الوفد الجزائري، تعرّض فيها إلى القضية الجزائرية، حيث قال: "إنّه يتعيّن على الدول الإفريقية أن تقدّم مساعدة كاملة إلى الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الإستقلال"(88).

وانعقد بتونس إجتماع تونسي - غاني، تم فيه استعراض القضية الجزائرية وسبل دعمها دبلوماسيا وصدور بلاغ مشترك، جاء فيه "لقد اتفق الوفدان الغاني والتونسي على إيجاد حل للقضية الجزائرية ومؤازرة الشعب الجزائري على تحقيق رغائبه القومية في الإستقلال وحقه في تقرير مصيره بالكامل وفقا لمبادئ ومواثيق الأمم المتحدة"(89)، وشاركت الحكومة التونسية في ندوة "منروفيا" في ليبيا للحكومات الإفريقية المستقلة، وقدم "الصادق المقدم" وزير الخارجية التونسية مداخلة في الندوة، استنكر فيها بشدة حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الجزائري من طرف فرنسا، وقال: "لقد ثبت أنه لا يوجد حل عسكري للقضية الجزائرية؛ بل إن حلاً سياسياً كفيلاً وحده بوضع حد للحرب وإنه علينا أن نعمل بجميع الوسائل الصالحة لإعانة الشعب الجزائري على استرجاع إستقلاله وسيادته"، ولقد لعبت الدبلوماسية التونسية دوراً حاسماً في قبول مشاركة الحكومة المؤقتة الجزائرية في المؤتمر الثالثي "منروفيا" بليبيا، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري

وتحركت الحكومة التونسية على المستوى الآسيوي، حيث تحادث الرئيس "بورقيبة" مع الرئيس الأندونيسي "أحمد سوكارنو" في قصر الجمهورية بالمرسى حول القضية الجزائرية، وأكداً على ضرورة دعمها على المستوى العالمي والأمم المتحدة، وحرصت الحكومة التونسية على برمجة مقابلات للمسؤولين والوفود الزائرة لتونس مع الحكومة المؤقتة الجزائرية لإبرازها على المستوى الخارجي، إنها الممثل الشرعي للشعب الجزائري، حيث أجرى الرئيس "فرحات عباس" مباحثات مع الرئيس الأندونيسي بحضور "محمد يزيد"، ودارت حول القضية الجزائرية والمفاوضات (90).

واستقبل الرئيس "بورقيبة" بتونس الرئيس "أحمد أهيجو" رئيس جمهورية الكامرون، ودارت المحادثات حول القضية الجزائرية والجهود المبذولة؛ لإنجاح المفاوضات الجزائرية-الفرنسية. واستقبل كذلك رئيس النيجر "هماني ديوري" ورئيس حكومة السينغال "محمد ضياء"، ودارت المشاورات حول القضية الجزائرية وسبل مساعدتها على المستوى الدولي (91)، وفي هذا الإطار أيضا أجرى الرئيس "بورقيبة" بتونس محادثات مع الوزير الأول لجامعة نيجيريا "الحاج بوبكر طفاوة يليوه"، ودارت المشاورات حول القضية الجزائرية وضرورة دعمها على مستوى الأمم المتحدة (92)، واجتمع الرئيس "فرحات عباس" في مقر إقامة بتونس بحضور "عبد الحميد مهري" و"الأخضر بن طوبال" و"أحمد بومنجل" برؤساء دول الكامرون والنيجر ورئيس حكومة السينغال، ودارت المباحثات حول القضية الجزائرية وسبل دعمها على المستوى الخارجي (93).

واستقبل الرئيس "فرحات عباس" الوزير الأول لجامعة نيجيريا، ودارت المباحثات حول القضية الجزائرية، وسبل دعمها (94)، وأرسلت الحكومة التونسية وفداً إلى إفريقيا الغربية؛ لتحسيسها، وكسبها إلى جانب القضية الجزائرية برئاسة "محمد المصمودي" كاتب الدولة للأخبار والإرشاد، حيث أجرى مشاورات ومحادثات مع رؤساء الدول الإفريقية؛ لاقتناعهم بالتصويت لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (95)، وقد رفضت الحكومة التونسية المشاركة في ندوة "لاغوس" بنيجيريا التي انعقدت يوم 22 و23 و24 جانفي 1961م، ضمت وزراء خارجية الدول الإفريقية وجاء موقفها من عدم توجيه دعوة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علماً أن الحكومة التونسية، أبلغت يوم 5 جانفي 1961م حكومة نيجيريا أنها ستجبر على عدم الحضور إذا لم توجه دعوة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثل الحقيقي والشرعي للشعب الجزائري الشقيق ولا يمكن أن لا تتبوأ مكانها في المحفل الإفريقي وقد اعترف بها أغلب الدول الإفريقية وكثيراً من دول العالم (96).

وفي هذا الإطار تقابل "سعد دحلب" وزير الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية بحضور "محمد يزيد" و"الصادق المقدم" مع "مينان ولباس" مساعد كاتب الدولة للخارجية الأمريكية المكلف بالشؤون الإفريقية وذلك أثناء زيارته لتونس، وتناولت المباحثات المفاوضات الجزائرية الفرنسية وسبل دعمها (97)، وقد استقبل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية

الجزائرية يوم 18 أكتوبر 1961م رئيس جمهورية السنغال "ليوبولد سنغور" الذي أدى زيارة إلى تونس بحضور "سعد دحلب" وزير الخارجية "محمد يزيد" وزير الأخبار، ودامت ساعة، تناولت الأوضاع في الجزائر والمفاوضات الفرنسية الجزائرية (98)، وإلى جانب ما سبق ذكره، نلاحظ أنّ الحكومة التونسية، نسقت مع الدول الإفريقية والآسيوية على مستوى الأمم المتحدة في إطار الكتلة الإفريقية الآسيوية، من خلال إجتماعات الجبهة العامة للأمم المتحدة؛ لدعم ومساندة القضية الجزائرية.

وفي الخارج أصبحت القنصليات والسفارات التونسية، تمنح جوازات سفر تونسية مزيفة للجزائريين المقيمين بالخارج الذين يريدون الإلتحاق بجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ويأتون إلى تونس (99)، وهذه التسهيلات وجدت كذلك لدى السفارات التونسية بالخارج؛ حيث منحت السفارة التونسية بإيطاليا العديد من جوازات السفر التونسية للجزائريين المحصرين من قبيل الشرطة الفرنسية، وفي هذا الإطار أيضا سمح لجبهة التحرير الوطني الجزائري ببعث تقريرها ومراسلاتها الإدارية عبر الحقيبة الدبلوماسية التونسية (100)، ولعبت الدبلوماسية التونسية دورا متميزا وحيويا خاصة في أوروبا وأمريكا في الدعاية والتعريف والتحسيس بعدالة القضية الجزائرية، وقامت سفارات التونسية بمنح الأشقاء الجزائريين جوازات السفر، وبتهريب الأموال في الحقيبة الدبلوماسية، ومنح مكاتب داخل السفارة لممثلين جبهة التحرير الجزائرية .

كما استغلت تونس منبر حركة عدم الانحياز لطرح القضية الجزائرية، وحشد الدعم الأفرو آسيوي للضغط على الجانب الفرنسي بالنزول لطاولة المفاوضات والاتفاق حول حل عادل للقضية الجزائرية يضمن الحق في تقرير المصير، فتونس تعتبر من الدول المؤسسة لهذه الحركة وحضورها لاجتماعات حركة عدم الانحياز هو دوري وتستغل منبره للدفاع عن القضايا العادلة لا سيما الإفريقية والإقليمية منها وكانت الحكومة التونسية تفرض على الوفود القادمة والزائرة لتونس برمجة مقابلات مع الحكومة الجزائرية وترفض حضور الندوات والاجتماعات التي لاتوجه دعوى للحكومة الجزائرية .

ثانيا : الدبلوماسية الشعبية : تدعمت الجهود التي قامت بها الدبلوماسية الرسمية التونسية في تحركاتها ومشاركاتها الخارجية بالدفاع والتعريف والتحسيس بعدالة القضية الجزائرية، بدبلوماسية المجتمع المدني التونسي والشخصيات الوطنية والمجلس التأسيسي.

1- دور المدني التونسي المجتمع:

1-1 الجمعيات: أرسلت "اللجنة التونسية للحرية والسلم" رسائل؛ لتحسيس الرأي العام الغربي إلى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى، تعبر فيها عن إحساس الشعب التونسي وشعوره العميق بما يجري في الجزائر من حوادث مؤلمة وتعرب عن تضامنها المطلق وتأييدها للشعب الجزائري في نضاله من أجل تحقيق إستقلاله الوطني، وفي الوقت نفسه تحتج على الحكومة الفرنسية لإرسالها الجنود التونسيين إلى الجزائر لمقاتلة إخوانهم الجزائريين (101)، ولم تكف اللجنة التونسية للحرية والسلم بما سبق ذكره؛ بل نجدها تنقلها إلى الخارج في محاولة لجلب انتباه الرأي العام العالمي وتدويل القضية الجزائرية؛ إذ شاركت في اجتماع المجلس العالمي للسلم الذي انعقد بمدينة "كولومبو" عاصمة جزيرة السيلان من 10 إلى 16 جوان 1957م، حيث ألقى الدكتور "سليمان بن سليمان" كلمة: "تحدث فيها عن الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر، من تنكيل وإرهاب وعمليات تطهير إلى درجة هلع منها الضمير البشري وما أنتجتة هذه الحرب، هي قضية اللاجئين الذين يعيشون وضعية سيئة ومزرية وختم كلمته بفضح المجازر وضرورة وضع حدّ لهذه الحرب بالتفاوض والإعتراف باستقلال الجزائر" (102).

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللجنة التونسية للحرية والسلم عرفت المجتمعين "بكولومبو" بالجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي والمعمرين في حق الشعب الجزائري العزّل، ويبرز ذلك من خلال المداخلة التي ألقاها رئيسها، وتحدث عن

الأوضاع المأسوية التي يعيشها الشعب الجزائري الذي طبقت في حقه فرنسا سياسة الأرض المحروقة وعملية التطهير والقتل والتشريد مما أجبر الأهالي على الفرار إلى تونس والمغرب، ويعيشون أوضاعاً صعبة نتيجة نقص في التموين وغياب دعم المنظمات العالمية لهم، وطالب بوضع حد لهذه الجرائم بتدخل المنظمات؛ لإنهاء الحرب والدخول في مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وفي هذا الإطار، استنكرت "اللجنة الدينية التونسية للدفاع عن المدنيين الجزائريين" قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإحداث المنطقة "الحرام" (الممنوعة)، ونلمس ذلك من خلال نداء، وجهته إلى الضمير العالمي، صدر عن مفتي الديار التونسية، حيث قال فيه: "ادعوا العالم باسم الدين والإنسانية والإخاء والشفقة والرحمة والشعور الإنساني؛ لإنقاذ فريق من الشعب الجزائري، يُقدّر عدده بثلاث مائة ألف نسمة وتخليصه من براثن الهلاك والإبادة تحت ستار حماية الحدود وبتعلة منع تسرب المقاومين الجزائريين إلى الحدود التونسية، وإن صدور قرار الحكومة الفرنسية بإحداث منطقة "حرام" تبلغ مساحتها مساحة ربع القطر التونسي، وتمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية، نستنكره، وندينه؛ لأنّه مخالف لكافة الشرائع والقوانين" (103).

ووجهت اللجنة الدينية التونسية نداءً إلى الضمير العالمي؛ للتدخل إثر صدور قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإحداث منطقة "حرام"، يؤدي إلى تشريد ثلاثة مائة ألف نسمة من الشعب الجزائري على مساحة قدرت بربع القطر التونسي واللجنة، تدين، وتستنكر هذا القرار المخالف للقوانين والديساتير الدولية وتطالب بإبطاله وعدم تطبيقه.

2- الشخصيات الوطنية التونسية: من هذه الشخصيات "العابد بوحافة" الذي الذي كانت له علاقة مع الحركة الوطنية الجزائرية، وقد سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأسس سنة 1946م بنيويورك "لجنة تحرير إفريقيا الشمالية"، وكان يكتب في الصحافة الأمريكية عن القضية المغربية (104)، كما زار القاهرة سنة 1948م، وتعرّف على "مؤسسي لجنة شمال إفريقيا"، واجتمع برئيسها الأمير "عبد الكريم الخطابي" الذي عينه ممثله ومندوب اللجنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت حضر اجتماع "الجامعة العربية" الذي عقده بمقر الأمم المتحدة بباريس سنة 1948م وتعرّف على الزعيم الجزائري "مصالي الحاج"، حيث توثقت العلاقات بينهما، واتفقا على القيام بالدعاية للقضية الجزائرية على المستوى الدولي والعربي، ومنحه مصالي عضوية شرفية لحزب الشعب الجزائري (105).

وبعث "العابد بوحافة" سنة 1949م رسالة إلى الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" Harry S. Truman، شرح له فيها أوضاع الجزائر، وكانت علاقاته بالصحافة الأمريكية وعمله بها، قد ساعدته كثيرا بإدلائه المتواصل بأحاديث صحفية حول الأوضاع شمال إفريقيا (106)، وبعث كذلك برسالة إلى الرئيس الأمريكي الجنرال "داويت ديفيد أيزنهاور" Dwight D. Eisenhower عند اندلاع الثورة الجزائرية، بتاريخ 13 نوفمبر 1954م، يحتجّ فيها على استعمال أسلحة الأمريكية من طرف الفرنسيين للقضاء على الوطنيين الجزائريين، وقد سلم نسخة من هذه الرسالة إلى الصحافة ووسائل إعلاما أمريكية (107)، وتواصلت دعائته للقضية الجزائرية، حيث بعث برسالة أخرى إلى الرئيس الأمريكي عند زيارة الرئيس الفرنسي للولايات المتحدة الأمريكية، يحيطه علما بالأعمال العسكرية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر (108)، وتجدر الإشارة إلى أن "بوحافة"، كانت له علاقات وثيقة ومميزة مع الأمين للجامعة العربية "عزام باشا" و"حسونة باشا" الذي طلب منهما دعم القضية الجزائرية، ولقد تقرّر تقديم القضية الجزائرية سنة 1953م على مستوى الجامعة العربية، ولكنها لم تُقدّم، فاعتتم بوحافة زيارته إلى السعودية بدعوة من الأمير "فيصل بن عبدالعزيز آل سعود" وزير الخارجية الذي سلّمه رسالة من "مصالي الحاج"، وشرح له القضية الجزائرية.

كما استقبل "عابد بوحافة" من طرف الملك "سعود بن عبدالعزيز آل سعود"، وطلب منه التدخل لدى الجامعة العربية لدراسة القضية الجزائرية، وسلّمه رسالة من "مصالي الحاج"، وإثر تدخل السعودية، قرّرت الجامعة العربية دراسة القضية الجزائرية، والملاحظ أن "عابد بوحافة" له علاقات وثيقة ومميزة مع أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وقد قدّم

المساعفة والءعم لمندوبي ءبهة الءحرير؁ مثل "آيت اءمء" و"مءمء ءيضر" وءيرهم(109)؁ أرسل أيضا رسالة أخرى؁ ءبءنها السفارة السعوءية؁ علما أنه كان مراسلا لءرئفة مصرية(110).

ومن الوطنيين الءونسيين أيضا "ءسبن الءريكي" الءي شارك في ءوبلية 1956م مع الوءء الءزائري؁ يتكوّن من الرئيس "فرءات عباس" وءضوية"عبء الرءمان ءيوان"؁ بالءعريف بالقضية الءزائية بالءارء وءسب أنصارا لها على مسءوى أمريكا اللائينية؁ وقرّرت ءبهة الءحرير الءزائية إرسال الوءء؁ وقام بزيارة كلّ من البرازيل والأرءنءين وأرءواي وبيرو والشيلي وبيروغواي؁ ووصلوا ءءى ءءوء المكسيك؁ وكلّ بلء يزورونه يعفءون فيه مؤءمرات ويؤءلون بأءاءب صحفية؁ ويشكلون ءبئة أءباء الءزائر (ءتكون منصحفيين وءنيين وءقابين ومءامين)؁ ءبء اسءطاوعا الءأءير على الرأى العام اللائيني وءسب ءعاطفه؁ وفي المكسيك ءوقّءت ءوبلة الأولى؁ ءبء رءع فرءات عباس إلى أمريكا للءفاع عن القضية الءزائية بالأمم المءءة؁ وفي هذه الفءرة؁ أّف "ءسبن الءريكي" ءئابا بالإسبانية عنوانه "هءه الءزائر"؁ يءراوح ءءء صفءائه ما بين مائة وءمانين ومائءي صفحة؁ ءمّاهءاؤه إلى القاءة الءزائريين الءمسمة الءذين اءءطفءهم فرنسا؁ وكان له مفعول ساءر على الرأى العام اللائيني؁ وءم طبعه في البيرو والمكسيك؁ وطبع مرءئين في الأرءنءين(111).

قام الوءء في سنة 1957م بءوبلة ءانية وءكوّن من "آيت ءسن" و"ءسبن الءريكي" للءفاع عن القضية الءزائية ولءءسيس الرأى العام وءسب مؤازرءه. ءلمسءفرنسا الءءائء الءي ءقّءها الوءء الأول؁ ولهذا أرسلء أربعة وفوء إلى أمريكا اللائينية: وفء سياسي ووفء اقءصاءي ووفء رياضي ووفء ءقافي؛ للءقييم على الءءائء الءي ءقّءها الوءء الءزائري؁ وبءأ الوءء زيارءه إلى البرازيل؁ ءمّأرءواي والأرءنءين والشيلي وءول أخرى؛ لءسب أصوائها في الأمم المءءة؁ وكانوا يتصلون باللقابة والطلبه؁ وقرّرت فرنسا الإءصال بءءوءام أمريكا اللائينية؛ لمنع الوءء من مواصلة ءولءه؁ وفعلا بءأء العراقيل ءوضع؛ إذ ءمّ ءوقيف "آيت ءسن" و"ءسبن الءريكي" من مواصلة الرحلة ومنعها من الءءول؁ ءمّ ءرحيلهما؁ وبعءها سافر الوءء إلى الإءواءور في أوء 1957م؛ ءبء ءقابل مع وزير الءارءية الأكواءوري؁ وءقء مؤءمرا صُءفيا للءعريف بالقضية الءزائية؁ وأءرت معهم ءرئفة "الءاءر Commerce" ءءبئا صحفيا بالإسبانية(112).

كلّ ذلك ءبعلنا نسءءءج أن"ءسبن الءريكي" والإءوة الءزائريين؁ قاموا بالءعاية في أمريكا اللائينية؁ وءقّقوا نءائء إءبابية؁ وءرقوا بالقضية الءزائية؁ ومما سبق ذكره نلاحظ أن هاءه الشءصيات ءونسية؁ قامت بءور ءبير في ءعم القضية الءزائية والءعريف بهاعلى المسءوى الءارءي؁ واسءطاعء أن ءءعما على ءافة الأوءه؁ وءكسب لها أنصارا؁ ومرء ذلك إيمانها بءءالة القضية الءزائية وبالأءوة ءونسية الءزائية.

3- المنظماء: ونظّءم "الهيئة القومية للأطباء الءونسيين" مؤءمر الطبّ العربي بءونس؁ طالب بءسءيل في ءءول أعماله القضية الءزائية؁ وقد ءطرّق؁ وءرس ءءاوزاء الءءوءة الفرنسية في ءقّ مهنة الطبّ والصيدلة في الءزائر؁ ولهذا أصدرء لائءة الءزائر الءالية "ءءءج المؤءمر على الءرقّ الصارء والفاضء الءي ءقوم به الءءوءة الفرنسية في الءزائر للمبائء العالمية المءعلقة بمهنة الطبّ؁ وينءءون ءصوصا بالقانون الءي ءببب الصياءلة في الءزائر على أن ءكشفا على هويات ءرفائهم للسلءاء العءلية والبوليسية؁ وءءءج ضءّ هذا القانون الءي يمنع بيع المواء الطبية؁ وءءءج أيضا على مءالفة السلءاء الفرنسية للمبائء الإنسانية في معاملة الءرءي والأطفال والشيوخ العزّل؁ ويؤكء على أن هذه الأعمال فريءة من نوعها في ءاريخ ءقالبء ءربية والطبية وهي ءءسء الطابع العنصرى والإسءءمارى لءرب الإباءة الءي ءقوم بها فرنسا في الءزائر"(113).

...ويؤشهر المؤءمر باسءءفاف السلءاء الفرنسية بالنظم الإنسانية والءولية المعمول بها في العالم كله واسءءفافها بالءهء الءي قءعءه في نيوءلهي ويطالب المؤءمر بأن يءاء للشعب الءزائري الشقيق ءامل ءقّه في ءرية والإسءءلال؁ كما يفضي ذلك إلى ءقّ ءقرير المصير"(114)؁ وقءّءمء الهيئة إلى المؤءمر لائءة الءزائر الءي ءءءء فيها بالممارساء

القمية التي يعرض لها الشعب الجزائري، وتحتج على تدخل الفرنسيين في عمل الإطار الطبّي، وتعتبر هذه التجاوزات مخالفة للقوانين الدولية وحقوق الإنسان، وأنها عنصرية، وتهدف إلى إبادة الشعب الجزائري، والمؤتمر يشهر بهذه التصرفات واستخفاف الفرنسيين بقرارات نيودلهي، ويطلب بمنح الشعب الجزائري تقرير مصيره.

وفي هذا الإطار أيضا، وجّهت "هيئة البريد التونسي" نداء إلى البريديين والبريديات؛ لتوجيه برقيات إلى هيئة الأمم المتحدة والرئاسة الفرنسية، تعبّر فيها عن تضامنها مع نضال الشعب الجزائري الشقيق، وتطالب هيئة الأمم المتحدة بالتدخل لفائدة فوز الجزائر المكافحة بحقّها في الإستقلال والحرية (115)، كما دعت الهيئة منخرطها إلى توجيه برقيات إلى كلّ من هيئة الأمم المتحدة والرئاسة الفرنسية، يعبّرون فيها عن تضامنها مع الشعب الجزائري في نضاله ويطالبون بالتدخل؛ لوضع حدّ لهذه الحرب والإعتراف بحقّ الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتكرّر الفرنسيين للإتفاقيات المبرمة معها.

وسعى "الإتحاد العام التونسي للشغل" إلى القيام بحملات تحسيسية وأخرى توعوية للجماهير التونسية والرأي العام العالمي؛ لفضح جرائم الإستعمار الفرنسي في حقّ الشعب الجزائري، ونستشف ذلك من خلال توجيهه رسالة إلى "الجامعة الأممية للثقابات الحرّة"، نفتطف منها ما أوردته أعمدة جريدة العمل: "يطلب الإتحاد العام التونسي للشغل من المنظمة الأممية أن تتخذ موقفا صارما أمام الإعتقالات المبررة للقادة الثقابين الجزائريين، ويطلب تدخل الجامعة الأممية الحرّة لدى فرنسا والمنظمة الدولية للشغل ضدّ التعديّات المتكررة على أبسط الحرّيات ومواصلة الحرب في الجزائر، ونعبّر عن تضامنا التام مع الشغاليين الجزائريين والشعب الجزائري الشقيق" (116).

وطالب الإتحاد الجامعة الأممية باتخاذ موقف واضح من الإعتقالات التي يعرض لها الثقابيون الجزائريون والتدخل لدى الفرنسيين والمنظمة الدولية للشغل؛ لوضع حدّ لهذه التجاوزات والممارسات اللإنسانية وإنهاء الحرب، وجدّد تأييده وتضامنه مع الجزائريين، وقد قام الإتحاد العام التونسي للشغل بمساعي لدى الجامعة الأممية للثقابات الحرّة؛ من أجل قبول عضوية الإتحاد العام للعمال الجزائريين ونجح "أحمد بن صالح" يوم 5 جويلية 1956م "بيروكسل" في إقناع "السيزل" (C.I.S.L) بقبول العضوية (117)، وهذا الموقف يذكره "قرحات عباس" في كتابه قائلا: "إنّ أحمد بن صالح هو الذي أدخل الإتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الجامعة الدولية للثقابات الحرّة" (118)، وهذه الشهادة تدل على الدور الريادي الذي قام به الإتحاد لفائدة القضية الجزائرية وللتعريف بها وكسب أنصار ومتعاطفين لها.

وشارك الإتحاد العام التونسي للشغل في اجتماع المنظمة العالمية للشغل، المنعقد في "قيينا" من 18 إلى 25 جويلية 1956م؛ إذ قدّم الوفد التونسي لائحة خاصة بالجزائر إلى المشاركين وقد أطلعهم على تدابير الإعتقالات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في حقّ الأبطال الثقابين الجزائريين في كفاحهم للحصول على حقوقهم وتحرير وطنهم من الإحتلال الفرنسي (119)، وظّف الإتحاد مشاركته في الاجتماعات التي تعقدها الجامعة الأممية؛ لتتوير المشاركين وتحسيسهم بالقضية الجزائرية وعدالتها، حيث يُطلعهم على التجاوزات والممارسات الفرنسية في حقّ الثقابين الجزائريين الذين يناضلون من أجل تقرير مصيرهم، كما وجّه الإتحاد العام التونسي للشغل برقية؛ لجلب انتباه الجامعة الأممية للثقابات الحرّة لما يعرض له الشعب الجزائري الشقيق من إبادة جماعية من قبل الحكومة الفرنسية، وفيما يلي نصّها "إلى أولد انبروك بروكسيل باسم الإتحاد العام التونسي للشغل، نطلب من سيادتكم التدخل الحاسم لدى الحكومة الفرنسية والدوائر الدولية؛ لوضع حدّ للمجازر المسلّطة على الشعب الجزائري الشقيق وخاصة الأعمال الإرهابية الواقعة بقصبة "الجزائر التي تسببت في استشهاد وجرح المئات من الأبرياء وأغلبهم شيوخ وأطفال ونساء" (120).

وفي هذه البرقية طلب الإتحاد من رئيس الجامعة التدخل لدى الفرنسيين والمنظمات الدولية؛ لإيقاف المجازر التي يرتكبها الجيش الفرنسي في حقّ الجزائريين والتي أدت إلى استشهاد وجرح العديد من الأبرياء من الشيوخ والأطفال والنساء، ولتحسيس الرأي العام العالمي ولقت أنظاره لما يعانيه الشعب الجزائري الشقيق من إرهاب وإبادة من

طرف الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين، ولكسب التعاطف وتأييدا له إثر عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة (121)، تم توجيه برقية إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة "بروكسال"، جاء فيها "بمناسبة عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة في هذا اليوم السادس من الإضراب الذي قام به الشعب الجزائري الشقيق، فإن الهيئة التنفيذية للإتحاد العام التونسي للشغل التي تحيي شجاعة الشعب الجزائري وصموده، وتوجه نداء إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة؛ لتقوم بعمل فعال لدى هيئة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي؛ لتتجهل بإيجاد حل للمشكل الجزائري في نطاق الإعراف بالذاتية الجزائرية وضمان السلم بإفريقيا الشمالية" (122).

عُرِضت القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، وقام الجزائريون بإضراب، وأمام هذه التطورات، بعث الإتحاد ببرقية إلى الجامعة، حيا فيها صمود ونضال الشعب الجزائري، وطلب منها القيام بمساع لدى الأمم المتحدة والرأي العام؛ لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية في إطار الإعراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره، وشارك الإتحاد العام التونسي للشغل في المؤتمر الذي نظّمته الجامعة الأمامية لنقابات الحركة ب"بروكسال"، حيث ألقى "أحمد التليلي" خطابا أمام الحاضرين تحدث فيه عن الثورة الجزائرية وأهدافها وعن الجرائم التي تقترفها فرنسا في حق الشعب الجزائري؛ إذ تعرّض إلى أعمال الإبادة والتهجير التي تمارس ضدّ الجزائريين وفي الآن نفسه طلب دعم المنظمات العالمية والرأي العام الدولي لإيقاف الحرب" (123).

وفي هذا الخطاب حاول تحسيس وتوعية المجتمعين بالقضية الجزائرية وعدالتها، وعرفهم بالثورة وأهدافها وإطلاعهم على الجرائم التي يرتكبها الفرنسيون في حق الشعب الجزائري الذي يتعرّض للتهجير والإبادة، وطلب المنظمات الدولية والرأي العام بالتحرك؛ لوضع حدّ لمأساة الشعب الجزائري وإيقاف الحرب، ونتيجة لمجهودات ودعوات الإتحاد العام التونسي للشغل لدعم القضية الجزائرية على المستوى الخارجي وتحسيس الرأي العام العالمي وتوعيته بالقضية الجزائرية وعدالتها، انعقدت في "جنيف" الجلسة الأولى للندوة النقابية لأقطار شمال إفريقيا، حضرها "أولدنيروك" الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة آنذاك و"أحمد التليلي" و"رشيد بن عبد العزيز" الكاتب العام لاتحاد العمال الجزائري و"محجوب بن الصديق" الكاتب العام لاتحاد الشغّالين المغاربة و"سالم شيحة" الكاتب العام لاتحاد الشغل الليبي، تناولت الجلسة مشكلة شمال إفريقيا، وبعد الدراسة اتخذت القرارات التالية :

- 1- توجه الجامعة العالمية للنقابات الحرة منشورا إلى المنظمات المنتمية إليها، تدعوها إلى الضغط على الحكومات وعلى الرأي العام؛ لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية.
- 2- قرّرت الجامعة العالمية للنقابات الحرة إرسال وفد إلى تونس لدرس الحالة الراهنة بعد حوادث الساقية والإتصال باللاجئين الجزائريين الذين توافدوا على تونس بعد إحدات المنطقة المحرمة (المنوعة).
- 3- توفد الجامعة العالمية للنقابات الحرة وفدا من الصحفيين النقابيين التابعين للمنظمات النقابية إلى تونس لدرس الحالة السياسية على عين المكان.
- 4- تقوم الجامعة العالمية للنقابات الحرة بتدخلات حاسمة لدى فرنسا؛ لإجبارها على تمكين وفد من الجامعة من زيارة الجزائر وإجراء تحقيق عمّا يحدث في الجزائر.
- 5- قرّرت الجامعة العالمية للنقابات الحرة إصدار كتاب أبيض، تحدّد فيه موقفها من مشكلة الجزائر وشمال إفريقيا وستدرس الجامعة العالمية للنقابات الحرة الوسائل الكفيلة بتوقيف دعم الحرب ضدّ الجزائر وإيقاف الإعانة الأمريكية لفرنسا" (124)، والملاحظ أنّه في هذا الاجتماع، اتخذت فيه قرارات هامة، ستعطي القضية الجزائرية دفعا ودعما على الساحة الدولية؛ حيث بموجبه تقوم الجامعة بإرسال مناشير إلى المنظمات المنطوية تحتها، تدعوها للضغط على الحكومات والرأي العام؛ لإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية وتقوم كذلك بإرسال وفد إلى تونس لدراسة الأوضاع والإتصال باللاجئين الجزائريين، تمّ تدعيمه بوفد آخر صحافي لدراسة الحالة السياسية، وتسعى الجامعة للتدخل لدى

فرنسا للسماح لوفدها بزيارة الجزائر وإجراء تحقيق عما يحدث من إنتهاكات بالجزائر بإصدار كتاب أبيض، تُبين فيه موقفها من القضية الجزائرية والأوضاع بشمال إفريقيا وتتدخل لإيقاف دعم الحرب وإلغاء الإعانة الأمريكية. وفي هذا السياق وبتاريخ يوم 14 مارس 1958م، نُشر "بيروكسل" بيان الندوة الخاصة التي عقدتها المنظمات الشغيلة لشمال إفريقيا.

وفي هذا الإطار أيضا، اهتم "الإتحاد النسائي التونسي" بتحسيس الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية بالقضية الجزائرية، ونلمس ذلك في توجيه الإتحاد القومي النسائي إلى كل من السيدة "لافوشو" رئيسة المجلس الدولي للنساء بباريس والسيدة "بيرسن" رئيسة المجلس الدولي للنساء بنيويورك البرقية التالية: "إن الإتحاد القومي النسائي التونسي، يستنكر المجازر الوحشية التي يتعرض لها السكان المدنيون الجزائريون، وخاصة الأطفال والنساء، ويوجه نداء إلى الضمير العالمي حتى يضع حداً لهذه الجرائم المقترفة ضد الإنسانية والإتحاد القومي النسائي التونسي، يعول على عملك وتتدخلن الحازم حتى تتخذ من منظمك قرارا يدين هذه الوسائل البربرية التي كنا نعتقد إن عهدنا، ولّى وانقضى" (125)، وما يلاحظ أن الإتحاد، يسعى إلى إطلاع المنظمات النسائية العالمية وتويرها ووضعها في الصورة على الحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري وأعلن استنكاره للمجازر التي شملت النساء والأطفال، ومن هذا المنطلق، يناشد الضمير العالمي بالتدخل؛ لوضع حد لها، ويعول على المنظمات النسائية بأن يكون تدخلها فاعلا وذو جدوى، ويطلبها بإدانتها.

4- المجلس التأسيسي التونسي: شارك المجلس "التأسيسي التونسي" في الندوات والإجتماعات العالمية، وحرص على إطلاع المشاركين وتحسيسهم بالقضية الجزائرية ومن ذلك مشاركة المجلس في الندوة الثامنة والأربعين للإتحاد البرلماني الدولي المنعقد في "قرصوفيا" في سبتمبر 1959م، وتولى "عبد الرحمان عبد النبي" تلاوة اللائحة التونسية التي تحدثت عن الحرب الجزائرية المتواصلة منذ خمسة أعوام وأصبحت حرب إبادة وتسببت في هلاك خمس مائة ألف نسمة، ورغم كل هذا فإن الضمير العالمي لم يتأثر بهذه الحالة (126)، وشارك المجلس التأسيسي في الندوة الدولية لإتحاد البرلمانات الدولي ب"قرصوفيا" ببلغاريا، حيث أطلع فيها المشاركين على تطورات القضية الجزائرية، وقدم لائحة، تحدثت فيها عن الحرب التي تشنها فرنسا في حق الشعب الجزائري والتي خلفت الدمار والقتل والتشريد، وعاب سكوت العالم على هذه الجرائم ضد الإنسانية، ودعا الضمير العالمي إلى الصحو والتدخل، وعلى إثر التصريحات التي أدلى بها عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السناتور "كيندي" حول الحرب الجزائرية والتي انتقد فيها سياسة فرنسا في الجزائر وإصرارها على الحرب التي لا ترجى منها أي نتيجة، بعث رئيس المجلس التأسيسي التونسي برقية إلى "كيندي"، يشكره فيها على موقفه وكذلك فعلت عدة منظمات تونسية (127)، وهذا الشيء يهدف إلى تحفيز وتشجيع الشخصيات العالمية على التحرك والمجاهرة بمواقفها ضد الحرب والتدخل؛ لوضع حد لها وتشجيع الفرنسيين على مراجعة مواقفهم من الحرب والدخول في المفاوضات.

وطالب المجلس التأسيسي التونسي الإتحاد البرلماني بتسجيل نقطة إضافية بجدول أعمال الدورة السادسة والثمانين لمجلس الإتحاد البرلماني المقرّ عقده في "أثينا" من 18 إلى 24 أبريل 1960م، ويتعلق موضوع النقطة الإضافية بما يجري من تعذيب في سجون الجزائر ومحشدهاتها (128)، وقدم المجلس التأسيسي التونسي مبادرة إلى الإتحاد البرلماني بإضافة إلى تسجيل نقطة في جدول أعماله، للفت أنظاره وتحفيزه على التحرك؛ لوضع حد للممارسات اللاإنسانية، وخلال انعقاد الإجتماع، تولى "عبد الرحمان عبد النبي" باسم الوفد التونسي الدفاع عن المشروع التونسي الداعي إلى إدراج قضية التعذيب والمعاملات الوحشية المسلطة على المعتقلين في السجون والمحشدهات بالجزائر في جدول أعمال اللجنة الإجتماعية (129)، وتتدخل رئيس الوفد للدفاع عن المبادرة التونسية حيث أطلع المجتمعين على الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري، حيث يُمارس في حقّه التعذيب ويُعرض

المعتقلين في السجون والمحتشدات إلى معاملات وحشية منافية للقوانين والأعراف الدولية؛ وذلك لتحسيسهم وتوعيتهم وتكذيب الإدّعاءات الفرنسية.

وعلى إثر إضراب الجوع البطولي الذي شنه الوزراء المعتقلون والمساجين السياسيون احتجاجا على المعاملة السيئة والوحشية التي تنتهجها السلطات الفرنسية وغلاة الاستعمار في معتقلاتهم وسجونهم، عقد مجلس الأمة التونسي اجتماعا طارئا ناقش فيه تطورات القضية الجزائرية وإضراب الوزراء والمعتقلين والمساجين الوطنيين الجزائريين وفي نهاية الاجتماع تم إصدار اللائحة التالية: "إن مجلس الأمة التونسي المجتمع يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 1961 بتونس والمهتم اهتماما بالغا بتطورات القضية الجزائرية يؤكد من جديد مساندة الشعب التونسي للشعب الجزائري الشقيق في هذه المرحلة الحاسمة. ويلاحظ أن ماعقد من آمال على استعداد الطرفين للتفاوض آل إلى القلق المتزايد من جرّاء الحملات التعسفية المسلطة على الإخوان الجزائريين ومختلف التطبيقات المفروضة على المعتقلين منهم وخصوصا الوزراء الخمسة". وأيد المجلس موقف الإخوان الجزائريين المتمثل في القيام بإضراب جوع متواصل منذ بداية الشهر ويعبّر عن استنكاره لتعنّت الحكومة الفرنسية أمام تعرّك حالة المعتقلين الصحية وعدم إكترائها بأبسط المبادئ البشرية وحقوق الإنسان، فضلا عن أنّ موقف فرنسا يتناقض مع التصريحات الرسمية المؤكّدة لاستعداد الجنرال "دي غول" للتفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، وأبدي مجلس الأمة التونسي المعبّر عن إرادة الشعب التونسي شديد التخوف من الأخطار المهددة لحياة المعتقلين الوطنيين الجزائريين وهو ما قد يقضي على إمكانيات التفاوض المهدّدة وإرجاع السلم برجوع المغرب العربي الكبير. كما دعا مجلس الأمة التونسي الضمير العالمي والإنساني وجميع البرلمانات في العالم للقيام بتحركات من شأنها أن تضع حدّا لهذه الحالة من التعنّت الفرنسي وتتمكّن من إطلاق سراح المعتقلين حالا واستئناف التفاوض على أسلم القواعد لضمان الإستقلال والسلم بالجزائر، وتبيّن هذه اللائحة اهتمام المجلس بالقضية الجزائرية وتطوراتها، حيث جدّدت دعم ومساندة التونسيين لها ونأسفت عن المناورات والعراقيل التي وضعت أمام المفاوضات ممّا تسبّب في فشلها، وفي الآن ذاته أعلن استنكاره وقلقه من تزايد حملات الإعتقال والإضطهاد في صفوف الجزائريين وخاصة الوزراء المختطفين وأعرب عن تأييده للمضربين وأدان تعنّت الحكومة الفرنسية وإصرارها على عدم الإستجابة لمطالبهم، رغم تدهور حالتهم الصحية، معلنة عدم إكترائها بحقوق الإنسان، واستغرب من إزدواجية الخطاب حول المفاوضات، وحذّر من عواقب ونتائج هلاك المضربين التي ستعصف بالمفاوضات الدولية وتهدّد الأمن والسلم بالمنطقة، ولهذا يدعو الضمير العالمي والإنساني والبرلمانات إلى التحرك لوضع حدّ لهذه ال انتهاكات والتجاوزات والتدخّل لإطلاق سراح المعتقلين واستئناف المفاوضات على أساس الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

خاتمة: اعتمدت الحكومة التونسية بعد الإستقلال ومؤتمر تونس أكتوبر 1956م على دبلوماسية ؛ لحلّ القضية الجزائرية وإخراجها من الثنائية ووصولاً إلى التّداول بالتعريف والدّعاية والتحسيس في الإجتماعات، وركّزت على منظمة الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكية وبريطانيا (الدول الأنجلوسكسونية)، ووضفت الوضع الدولي وإنقسام العالم بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي والتهديد بالخطر الشيوعي لمنطقة المغرب العربي، ونجحت إلى حدّ كبير في إيصال رسالة بأنّ الأوضاع في الجزائر، تهدد إستقلالكمّن تونس والمغرب والسلم العالمي، وبضرورة التدخّل وفرض المفاوضات، وواصلت مساعيها لدى الدول الغربية والآسيوية والإفريقية، وتوجت هذه المساعي بتدويل القضية في فيفري 1958م، وتغيّر الموقف الأمريكي والبريطاني لصالح القضية الجزائرية، وانتهت بالدخول في المفاوضات، كما برزت الحنكة السياسية لكلّ من رئيس الجمهورية "الحبيب بورقيبة" والسفير "المنجي سليم" في الطرح وفرض القضية الجزائرية والإقناع بعدالتها، وقد لعبت أيضا السفارات التونسية في أوروبا وأمريكا دورا هاما متميزا في منح الجزائريين

جوازات سفر تونس ية ومكاتب المثلين الجزائريين في الخارج وتهريب الأموال في الحقيبة الدبلوماسية، وقد أزرتها ودعمتها الدبلوماسية الشعبية

الهوامش :

1. - بورقيبة الحبيب ، خطب، ج 3، ستكون دوما في صف الحق، تونس، وزارة الإعلام 1978، 9 نوفمبر 1956 م، ص 65، 67 .
2. - نفسه، الأمم المتحدة رسالة كبرى، تونس 16 نوفمبر 1956م، ص 112.
3. العمل، ع، 332، 17 نوفمبر 1956م، رسالة بورقيبة إلى الحكومة الفرنسية، ص 2.
4. - الصباح، ع، 1513، 23 نوفمبر 1956 م، خطاب بورقيبة بالأمم المتحدة، ص 1؛ و أنظر كذلك بورقيبة، خطب، 3، في سبيل تعاون الدولي، الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1956م.
5. - العمل، ع 373، 4 جانفي 1957م، نشاط السفير التونسي بالأمم المتحدة، ص 1.
6. - الصباح ع، 1578، 7 فيفري 1957 م، لائحة الكلية الإفريقية الآسيوية، ص 1 و 4.
7. - العمل، ع 403، 8 فيفري 1957 م، كلمة المنجي سليم بالأمم المتحدة، ص 1 و 6 .
8. - نفسها، ع 408، 14 فيفري 1957 م، المنجي سليم ينقد لائحة أمريكا الجنوبية وإيطاليا، ص 1 .
9. - نفسها، ع 497، 29 ماي 1957م، مباحثات السفير التونسي مع الأمين العام للأمم المتحدة، ص 1.
10. - العمل، ع 606، 5 أكتوبر 1957 م، مداخلة مندوب تونس بالأمم المتحدة، ص 1 و 2 .
11. - نفسها، ع 637، 9 نوفمبر 1957م، مقترح محمد يزيد، ص 1.
12. - نفسها، ع 653 28 نوفمبر 1957 م، اجتماع السفير الدولي بالأمم المتحدة، ص 1 و 2 .
13. - نفسها، ع 655، 30 نوفمبر 1957م، مداخلة المنجي سليم بالأمم المتحدة، ص 1 و 2 .
14. - نفسها، ع 661، 7 ديسمبر 1957 م، خطاب المنجي سليم بالأمم المتحدة، ص 1 و 2 .
15. - نفسها، ع 717، 12 فيفري 1958، تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، ص 1 و 2 .
16. - نفسها، الصحافة العالمية، ص 2 .
17. - نفسها، ع 721، 15 فيفري 1958م، إجتماع بين الدول الإفريقية والآسيوية بالأمم المتحدة، ص 1.
18. - العمل، ع 731، 28 فيفري 1958م، السفير التونسي يوجه مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ص 3 .
19. نفسها، ع 748، 19 مارس 1958م، مشاورات المنجي سليم، ص 1.
20. نفسها، ع 760، 2 أبريل 1958م، تصريحات المنجي سليم، ص 1.
21. نفسها، ع 970، 4 ديسمبر 1958م، إجتماع المنجي سليم بوفود أمريكا الجنوبية، ص 1.
22. نفسها، ع 972، 6 ديسمبر 1958م، إجتماعات المنجي سليم، ص 1.
23. نفسها، ع 974، 9 ديسمبر 1958م، مداخلة المنجي سليم بالأمم المتحدة، ص 1¹.
24. - الزهرة، ع 15، السلسلة الجديدة، 15 ديسمبر 1958م، حول استقبال على شرف الوفد الجزائري، ص 1 .
25. - العمل، ع 980، 16 ديسمبر 1958م، برقية الوفد الجزائري بالأمم المتحدة إلى الرئيس بورقيبة.
26. - نفسها، ع 1071، 1 أبريل 1959م، محادثات المنجي سليم، ص 1 و 2 .
27. نفسها، ع 1071، 1 أبريل 1959، محادثات المنجي سليم، 1 و 2 .
28. نفسها، ع 1274، 27 نوفمبر 1959م، إجتماع الدول المغاربية.
29. نفسها، ع 1278، 2 ديسمبر 1959م، إجتماعات الكتلة الإفريقية الآسيوية.
30. - نفسها، ع 1540، 2 أكتوبر 1960 م، تصريح المنجي سليم، ص 1 و 4 .
31. - نفسها، ع 1548 12 أكتوبر 1960، الوفد الجزائري الأمم المتحدة ص 1 و 4
32. نفسها، ع 1572، 9 نوفمبر 1960 مذكرة الوفد التونسي بالأمم المتحدة، ص 1
33. - العمل، ع 1582، 20 نوفمبر 1960 مساعي المنجي سليم والحبيب بورقيبة الإبن ص 1 و 4 وانظر كذلك العمل، ع 1585، 24 نوفمبر 1960 مباحثات سليم مع وفود أمريكا اللاتينية ص 1
34. نفسها ع 1604، 16 ديسمبر 1960، خطاب المنجي سليم، ص 1 و 6.
35. - نفسها، ع 1918، 20 ديسمبر 1961م، تدخل ممثل تونس للأمم المتحدة، ص 6.
36. - العمل، ع 336، 22 نوفمبر 1956م، مقابلة بورقيبة وإيزنهاور، ص 1؛ وأنظر كذلك الصباح، ع 1527، 9 ديسمبر 1956م، مقابلة الرئيس بورقيبة.
37. - بورقيبة، خطب، ج 3، الإنسجام طريق النجاح، باردو، 14 ديسمبر 1956م، ص 145 - 144، 151.
38. العمل، ع 382، 15 جانفي 1957م، نداء بورقيبة لأمريكا التصويت لصالح الجزائر، ص 1.
39. نفسها، ع 383، 16 جانفي 1957م، محادثات المنجي سليم مع وكيل الخارجية الأمريكي، ص 1.
40. - نفسها، ع 383، 16 جانفي 1957م، محادثات المنجي سليم مع وكيل الخارجية الأمريكي، ص 1.

41. - العمل ، ع 400 ، 5 فيفري 1957م، إجتماع سليم مع وزير الخارجية ص 1 و 5 .
42. بورقيية، خطب، ج 4 الأراضي الإشتراكية، تونس، 4 جويلية 1957م، ص 296 و 299.
43. العمل، ع 485، 15 ماي 1957م، مساعي التونسية، ص 1 .
44. - نفسها، ع 494، 25 ماي 1957م، مساعي العربية لدى الولايات المتّحدة الأمريكية، ص 1 و 6 .
45. - نفسها، ع 509، 12 جوان 1957م، محادثات مع الخارجية الأمريكية، ص 6.
46. نفسها، ع 635، 7 نوفمبر 1957م، محادثات المنجي سليم بالأمم المتّحدة، ص 1 .
47. نفسها، ع 637، 9 نوفمبر 1957م، إقتراح محمد يزيد، ص 1.
48. نفسها، ع 717، 12 فيفري 1958م، تصريحات كاتب الدولة للخارجية الأمريكية، ص 1.
49. - العمل ، ع. 724، 20 فيفري 1958م، المساعي الحميدة، ص 3.
50. نفسها، ع. 729، 26 فيفري 1958م، تونس والمساعي الحميدة، ص 3.
51. نفسها، ع. 731، 28 فيفري 1958م، مهمة مستر مورفي، ص 1 و 4.
52. نفسها، ع. 732، 1 مارس 1958م، محادثات بورقيية مع مورفي وبيلي، ص 1 و 2.
53. - نفسها، ع 733، 2 مارس 1958م، بورقيية يبعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي، ص 1.
54. - نفسها، ع. 735، 5 مارس 1958م، النظرية الأمريكية، ص 1.
55. العمل ، ع. 741، 12 مارس 1958م، موافقة الحكومة الفرنسية.
56. نفسها، ع. 750، 22 مارس 1958م، وعود أمريكية لتونس لحلّ القضية الجزائرية، ص 3 .
57. الصباح، ع 1746، 25 مارس 1958م، حديث صحفي لرئيس بورقيية لوسائل الإعلام الأمريكي.
58. العمل، ع. 759، 2 أفريل 1958م، إقتراح فرنسي، ص 1 و 4.
59. نفسها، موقف جبهة التحرير، ص 4.
60. نفسها، ع. 763، 6 أفريل 1958م، المقترحات التونسية، ص 3 .
61. العمل ، ع. 771، 14 أفريل 1958م، الوساطة الأنجلو - أمريكية تسقط الحكومة الفرنسية، ص 1 و 4.
62. نفسها، ع. 772، 17 أفريل 1958م، تصريحات جريدة إنكليزية حول المساعي، ص 1 و 3.
63. نفسها، ع. 796، 16 ماي 1958م، صدى عملية ماسو، ص 1 و 3.
64. نفسها، ع. 942، 2 نوفمبر 1958م، حديث صحفي لرئيس بورقيية.
65. نفسها، ع. 1032، 14 فيفري 1959م، حديث لرئيس بورقيية، ص 1 و 3 .
66. نفسها، ع. 1262، 13 نوفمبر 1959م، إجتماع رئيس بورقيية مع مبعوثي الوكالات، ص 1 و 2.
67. - نفسها، عز 1292، 18 ديسمبر 1959م، إجتماع بورقيية مع إيزنهاور، ص 1.
68. نفسها، ع. 1560، 1 جويلية 1960م، محادثات بين المنجي سليم وهرتز، ص 4.
69. العمل ، ع. 1574، 11 نوفمبر 1960م، إجتماع السفير التونسي مع 200 شخصية أمريكية، ص 1.
70. نفسها، ع 1910، 10 ديسمبر 1961م، محادثات بين بورقيية الإبن ووكيل كاتب الدولة الأمريكي، ص 1 .
71. - نفسها، ع. 311، 24 أكتوبر 1956م، محادثات من السفير التونسي ووزير الخارجية، ص 1.
72. نفسها، ع. 511، 14 جوان 1957م، محادثات بين بورقيية وروس، ص 1 و 6.
73. -الذيب (فتحي): عبد الناصر والثورة الجزائرية، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984، ص 303.
74. العمل، ع. 732، 1 مارس 1958م، مبعوث البريطاني، ص 1 و 2.
75. العمل ، ع. 813، 4 جوان 1958م، تصريح بورقيية لصحيفة "ابل تامبو" الإيطالية، ص 1 و 4.
76. - نفسها ، ع. 1607، 20 ديسمبر 1960م، محادثات من بورقيية ورئيس حكومة السويد، ص 1 و 2.
77. بورقيية الحبيب، خطب، ج. 12، بلغراد في 1 سبتمبر 1961م، ص 289.
78. نفسه خطب، ج. III، القيروان 4 جانفي 1957م، ص 206.
79. الصباح، ع. 1552، 8 جانفي 1957م، بلاغ مشترك، ص 1 و 3.
80. العمل، ع. 484، 14 ماي 1957م، إجتماع بورقيية وبن حليم بطرابلس، ص 1 و 3.
81. العمل ، ع. 486، 14 ماي 1957م، إجتماع بورقيية وبن حليم بطرابلس، ص 1 و 3.
82. نفسها، ع 735، 4 مارس 1958م، إجتماع السفير التونسي بكاتب الدولة للخارجية الأمريكية، ص 1 .
83. بورقيية، خطب، ج. 4، الدولة التونسية والسلم في العالم، 5 مارس 1957م، ص 60.
84. - نفسها، ع. 680، 29 ديسمبر 1957م، مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي، ص 1.
85. - بورقيية، ع. 689، 9 جانفي 1958م، مقترحات تونسية للمؤتمر الإفريقي الآسيوي، ص 1.
86. - العمل ، ع. 773، 17 أفريل 1958م، مداخلة الصادق المقدم في ندوة أكرا، ص 2 .
87. نفسها، ع. 775، 19 أفريل 1958م، مقترحات تونسية مغربية لندوة أكرا، ص 3.

88. - العمل ، ع. 776، 20 أبريل 1958، ندوة صحفية لصا دق المقدم أكرا، ص.1.
89. نفسها، ع. 820، 12 جوان 1958م، بلاغ تونسي غاني، ص أو 4 .
90. نفسها، 1408، 3 ماي 1960م، العلاقات الأندونيسية التونسية، ص.3.
91. - . نفسها، ع. 1579، 17 نوفمبر 1960م، رئيس بورق يبة سينصل وفد رؤساء دول إفريقيا، ص أو 6
92. نفسها، رئيس فرحات عباس يستقبل وفد رؤساء إفريقيا، ص أو 6.
93. نفسها، ع. 1591، 1 ديسمبر 1960م، بورق يبة يستقبل الوزير الأول لجامعة نيجيريا، ص 1 .
94. نفسها، رئيس فرحات يستقبل الوزير الأول لجامعة نيجيريا، ص 1 .
95. العمل، ع. 1602، 14 ديسمبر 1960م، محادثات محمد المصودي مع رؤساء دول إفريقيا الغربية، ص 1.
96. - نفسها، ع. 1643، 26 جانفي 1961م، ندوة لاغوس، ص 1.
97. - نفسها، ع، 1864، 18 أكتوبر 1961م، إجتماع دحلّب مع المسؤول الأمريكي، ص 2.
98. - نفسها، 20 أكتوبر 1961م، محادثات بين بن خذة وسنغور، ص 2 .
99. -م ات ح و بكره، S371، ق ج ف ت، ق أ، م، 2م، رقم ت 265 صلا مبو في 5 فيفري 1958م، ص 3.
100. 1- أم أت ح و، شهادة نجيب البوزيري، تونس في 6 ماي 2006م، وكذلك الأرشيف الفرنسي M E C-4-9-3T, N5240, Paris 29/03/1960 P4
101. الطليعة، ع 14، 11 نوفمبر 1955م، رسائل إلى وزراء الخارجية الأربعة الكبرى، ص 2.
102. -نفسها، ع 82، 30 جوان 1957م، مشاركة اللجنة التونسية للحرية والسلم في المؤتمر العالمي للسلم، ص.3.
103. - العمل، ع 592، 18 سبتمبر 1957م، اللجنة الدينية للدفاع عن المتدينين الجزائريين، ص 3 .
104. م ات ح و، بكرة. Q.O.642. العابد بو حافة ملف 1944م - 1950م، ص 30 ؛ و 115-1.118-
105. شهادة بو حافة العابد. 1
106. -بكرة، Q.O.642، ص 119.
107. الزهرة، ع. 1439، 19 نوفمبر 1954م، العابد بو حافة يرسل برسالة إلى الرئيس الأمريكي، ص.1.1
108. - بكرة، Q.O. 642، ص 253.
- شهادة بو حافة. 1
109. - بكرة، Q.O. 642، ص 262.
110. - شهادة التريكي حسين، شريط عدد 5 مسجل بتاريخ 9 فيفري 1993م.
111. -نفسه، شريط، عدد 5 . 1
112. -العمل، ع 835، 1 جويلية 1958م، لائحة الجزائر، ص 1 و 2 . 1
113. - نفسها، لائحة الجزائر، ص 1 و 2.
114. - نفسها، برقيات هيئة البريد التونسي، ص 3 . 1
115. -نفسها ، ع. 186، 29 ماي 1956م، "برقية إلى الجامعة الأممية للنقابات الحرّة"، ص 2. 1
116. شهادة بن صالح محمد، ص 1.91
117. - الصباح ع. 1419، 8 جويلية 1956م، لائحة الوفد التونسي في إجتماع المنظمة العالمية للشغل، ص.2.
118. شهادة بن صالح أحمد، مصدر سابق، ص 1.92
119. - الصباح، ع. 1427، 15 أوت 1956م، برقية الإتحاد العام التونسي للشغل إلى أولاد انبروك، ص 2 .
120. العمل، ع. 399، 3 فيفري 1957م، القضية الجزائرية، ص 1.1
121. - الصباح، ع. 1575، 3 فيفري 1957م، برقية إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرّة، ص 2.
122. العمل، ع. 611، 7 ديسمبر 1957م، مشاركة الوفد التونسي في مؤتمر النقابات الحرّة، ص 2. 1
123. - العمل، ع. 740، 9 مارس 1958م، لائحة ندوة شمال إفريقيا بجنيف، ص 2 .
124. العمل، 1603، 15 ديسمبر 1960م، برقية الإتحاد القومي النسائي التونسي، ص 1 و 6. 1
125. -العمل، ع 1202، 4 سبتمبر 1959م، مشاركة الوفد التونسي، ص 1.4
126. بورق يبة، خطب، ج 4، الأراضي الإشتراكية، تونس، 4 جويلية 1957م، ص 296، 299. 1
127. - العمل، ع 1392، 14 أبريل 1960م، المجلس التأسيسي التونسي يطلب تسجيل نقطة إضافية، ص.6.
128. -نفسها، ع 1398، 21 أبريل 1960م، مشاركة المجلس التأسيسي التونسي، ص 4
129. نفسها، ع 1888، 15 نوفمبر 1961م، لائحة مجلس الأمة التونسي، ص أو 12